

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٧٨

الثلاثاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

على المنطقة بأكملها. ولكن هذا لن يضعف إيماننا بالسلام ولن يؤثر على التزامنا الثابت بالعمل للسلام مهما كانت الصعوبات والعقبات. ونسجل بوضوح إيجابية التزام الأطراف الأخرى بالمسيرة السلمية.

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد فرنانديز استيغاريبيا (باراغواي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

إن وفد بلادي وهو يشارك في مناقشة هذا البند إنما يفعل ذلك إيماننا منه بدور الأمم المتحدة الأساسي في عملية السلام وضرورة تنشيط هذا الدور لدعم الجهود الحثيثة التي يقوم بها راعيا العملية السلمية والأطراف المعنية الأخرى ولربط المساعي القائمة لإخراج العملية السلمية من المأزق الذي شل تقدمها وعرقل مسيرتها.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/51/543 و A/51/678)

مشاريع القرارات (A/51/L.38 و L.39 و L.40)

فالأمم المتحدة هي القاعدة الأساسية للشرعية الدولية وهي الضمير الجماعي لكافة شعوب الأرض وهي التي في إطارها صيغت واتخذت معظم القرارات المشتملة على المبادئ والأحكام والعناصر التي تمثل أسس تسوية قضية الشرق الأوسط وفلسطين. وليس أدل على ذلك من أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) هو المرتكز الأساسي للعملية السلمية الجارية. فبه افتتح باب السلام عام ١٩٦٧ وبتنفيذه نصا وروحا على كافة المسارات وبما ينطوي عليه ذلك من تحقيق للحقوق الوطنية والسياسية

السيد أبو نعمة (الأردن): ما تزال قضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تشكل بندا هاما وثابتا على جدول أعمال هذه المنظمة. وكنا نعتقد، بل وكنا نأمل أن مزيدا من الانجازات ستتحقق على طريق السلام وأن نقترّب من السلام بمرور الأشهر والسنين منذ بدأت مسيرة السلام قبل خمس سنوات في مدريد. ولكننا ونحن نشهد حالة الجمود التي أصابت عملية السلام لا نستطيع إلا أن نعبر بوضوح عن بالغ القلق وأن ننبه بأمانة وبقوة إلى ما يترتب على حالة الجمود من مخاطر

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التوصيات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ذلك. وكان الأمل كبيراً في أن يتبع ذلك تقدم على المسار السوري واللبناني مع إسرائيل بحيث تتحقق الشمولية وتبدأ عملية البناء الاقتصادي والتنموي في المنطقة بأسرها، ولكن هذا مع الأسف لم يتحقق حتى الآن.

بناء على ما تقدم فإننا نرى أنه بات من الواجب دراسة الأسباب التي أدت إلى إعاقه التقدم بصورة موضوعية وجادة. وإننا عندما ننشأ جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام أن تواصل جهودها من أجل إخراج العملية من المأزق الذي أوقف أي تقدم، فإننا نفضل ذلك لأن مسؤولية إحلال السلام الشامل، وإكمال المسيرة حتى نهايتها، هي مسؤولية جماعية ومشاركة. ولكن هذا لا يعني أن جميع الأطراف تتحمل نفس المقدار من المسؤولية في إعاقه التقدم وفي عدم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

ومن منطلق التزامنا بالسلام، ومن منطلق حرصنا على تثبيت المكاسب التي تحققت من أجله، ومن منطلق الوفاء للمبادئ التي قامت عليها معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، فإن الواجب يتطلب منا أن نخاطب إسرائيل بصراحة وأمانة، لنقول إنه لا يوجد أماناً إلا طريق واحد هو إما مواصلة السير على طريق السلام، أو زج المنطقة من جديد في مهاوي العنف والصدام والتطرف.

إن شعار الأمن الذي رفعته حكومة إسرائيل الجديدة هو شعار صحيح، وهو في الواقع أحد أهم أهداف السلام الذي نعمل لتحقيقه لجميع دول وشعوب المنطقة. ولكن الأمن لا يتحقق بالإحجام عن تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والفلسطينيين. وأبرز مثال على ذلك ما يجري في مدينة الخليل. ولا يتحقق الأمن بتصعيد الممارسات التي تلحق بالفلسطينيين وبحقوقهم وبآمالهم أبلغ الضرر. لا يتحقق الأمن بمواصلة الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي العربية المحتلة، سواء كان ذلك يعني توسيع المستوطنات القائمة أو بناء مستوطنات جديدة، فكلاهما سيان. ولا يتحقق الأمن باستمرار سياسة مصادرة الأراضي ونسف المنازل، وسحب بطاقات الهوية، وعزل القدس عن بقية الضفة الغربية، وتقييد حركة الفلسطينيين، ومحاصرتهم، وإبقاء الآلاف منهم في المعتقلات، والسماح لأجهزة الأمن الإسرائيلية، من قبل القضاء، باستخدام العنف البدني، أي التعذيب، خلال التحقيق مع المشتبه فيهم منهم، الأمر الذي

الثابتة للشعب الفلسطيني ومن انسحاب كامل من الأراضي العربية التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، سنصل إلى السلام المنشود.

تحتل قضية الشرق الأوسط وعملية السلام المعنية بتسويتها مكان الصدارة في اهتمامات ومشاكل بلادي. وإسهامات الأردن في هذا المجال مشهود لها منذ عام ١٩٤٨. فقد اختط الأردن في علاقاته الدولية منهجا ينبع من روح مبادئ الميثاق وهو لذلك يؤمن بالتسويات السلمية لكافة المسائل والمشاكل الدولية في مختلف الأوقات والظروف. وما أن برزت في الأفق بوادر حقيقية لمعالجة الصراع في الشرق الأوسط حتى سارع الأردن إلى المشاركة والعمل على إنجاح تلك الفرصة التاريخية التي انطلقت بصورة جادة من مدريد للمرة الأولى في تاريخ هذه القضية وذلك بنفس الإيجابية والواقعية التي مارسها الأردن تجاه كافة المساعي التي بذلت خلال سنوات النزاع الطويلة لتحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي استناداً إلى قواعد العدالة والشرعية وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن مفهوم الأردن للسلام هو أن يكون السلام عادلاً ودائماً وشاملاً. وهو المفهوم الذي عبرت عنه غالبية الأطراف الدولية والمعنية مباشرة بقضية الشرق الأوسط. وإن التزامنا بالسلام ضمن هذا المفهوم هو التزام استراتيجي ومبدئي مستند إلى قناعتنا بأن هذا السلام يمثل حاجة أساسية لكل دول المنطقة وشعوبها وأنه في حالة بلوغه سيكون بمثابة تحول جذري في تاريخ المنطقة ومنطلقاً أساسياً نحو آفاق جديدة تبشر دول المنطقة بالاستقرار والأمن والتعايش السلمي كما تبشر شعوبها، عرباً وإسرائيليين، بحياة طبيعية حُرمت منها زمناً طويلاً يقرب من ستة عقود.

ومن منطلق التزامنا بالسلام فقد وقعنا في خريف عام ١٩٩٤ معاهدة سلام مع إسرائيل وضعت الأمور في نصابها الصحيح وفتحت صفحة جديدة من علاقات حسن الجوار بين البلدين وأرست أسس ومبادئ التعامل والتعاون فيما بينهما في مختلف الميادين. هذه المعاهدة شكلت إضافة هامة على طريق تحقيق السلام الشامل الذي تنشده أطراف التفاوض والمجتمع الدولي سواء بسواء، خاصة وأنها جاءت بعد تحقيق السلام مع الشقيقة الكبرى مصر وبعد التقدم الكبير الذي تحقق على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بتوقيع اتفاق أوسلو وما تلا

عملية السلام، والذي يُمكن شعوب المنطقة من تجاوز جراح الماضي ومآسيه، والتوجه نحو مستقبل يسوده التعاون والتصالح والوفاق والأمل.

لقد أقر الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي تأجيل بعض المواضيع مثل المستوطنات والقدس واللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات وذلك حتى يوفر تأجيل المسائل الحساسة والصعبة بداية سالكة وسلسلة لتسهيل مسيرة السلام. وتبعاً لذلك فمن الطبيعي ومن المفروض أن تبقى المسائل المؤجلة على حالها؛ وأن لا يطرأ عليها أي تغيير حتى يحين الوقت المحدد للتفاوض بشأنها. وليس من المعقول أن يصبح التأجيل فرصة لتغيير الوقائع على الأرض لصالح المحتل؛ وبالتالي تصبح الحلول أكثر صعوبة وتعقيداً.

وبناء على ما تقدم فإننا نرى أنه بات من الضروري وضع جميع المسائل المؤجلة على جدول أعمال المفاوضات، والمضي قدماً في مواجهة هذه المسائل بروح الجد والموضوعية، والإرادة الصادقة الصارمة في إيجاد الحلول العادلة والقانونية المقبولة، التي تجعل السلام، بالتالي بالنسبة لشعوب المنطقة خياراً مقبولاً، وجديراً بالحماية والرعاية، حتى يكون كما أردناه سلاماً دائماً. إننا نعتقد بأن هذا هو طريق السلام الصحيح، وأن حل المشاكل المؤجلة كقضية اللاجئين وقضية القدس وقضية السيادة والدولة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، هو الضمان الوحيد للأمن والاستقرار والتقدم والازدهار لجميع شعوب المنطقة عرباً وإسرائيليين.

كما أن الشمولية تستوجب تحريك المفاوضات على المسارين السوري واللبناني والبدء بها من حيث توقفت من أجل تحقيق التسوية اللازمة المنشودة استناداً إلى مرجعية مدريد، وقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٤٢٥ (١٩٧٨). إن التقدم نحو السلام وتحقيق السلام هو الضمان الأكيد لكبح التطرف والعنف وإشاعة الأمن والطمأنينة.

إن قضية القدس هي محور السلام. وإن التوصل إلى حل متوازن وعادل لها أمر لا مفر منه. إن هنالك توافقاً شاملاً على كافة المستويات الدولية والقانونية والسياسية بأن القدس الشرقية هي جزء عضوي من الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وبالتالي فإنها

يتنافى مع أبسط قواعد احترام حقوق الإنسان والعدالة، كما يتنافى مع الشرائع الدولية، ويرفضه العالم المتحضر ويدينه بلا هوادة.

لقد شاهدنا على شاشات التلفزيون خلال الأسبوع الماضي مشاهد مؤلمة ومفجعة لما يتعرض له عمال فلسطينيون محتجزون من قبل الجنود الإسرائيليين من الركل والضرب والإهانة البدنية والنفسية. إننا نفزع من تأثير هذه الممارسات المتكررة. وهذه المشاهد على مشاعر المواطنين تحت الاحتلال، كما نفزع مما يسببه ذلك من تعميق الجراح، والعودة بالمنطقة لأجواء الصراع، والعداء، والمرارة التي اعتقدنا أننا، بالماضي نحو السلام والتصالح، قد تجاوزناها إلى الأبد.

لقد استندت عملية السلام إلى مبادئ معروفة وواضحة أهمها مبادلة الأرض العربية المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بالسلام. وهذا المبدأ تضمنه أيضاً قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي حرم جواز احتلال وضم أراضي الغير بالقوة، والذي يعتبر من أهم ركائز العملية السلمية ومرجعياتها. كما أن السلام الذي نسعى لتحقيقه هو السلام الذي سيكون عادلاً وشاملاً ودائماً. كيف تتحقق العدالة إذا لم تُرد الأرض لأصحابها الشرعيين؟ وكيف تعود الأرض إذا استمر الاستيطان، واستمر خلق الحقائق الجديدة عليها؟ وكيف تتوفر القناعة بأن هذا هو الهدف النهائي الذي نسير نحوه عندما تنطلق من إسرائيل تصريحات رسمية متلاحقة تؤكد مواصلة الاستيطان على الأراضي العربية المحتلة وعدم توفر النية على الانسحاب منها حتى في إطار السلام؟

لقد كان آخر تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي قبل يومين بأن وادي الأردن هو جزء دائم من أرض إسرائيل، وأنه سيظل كذلك مهما كانت التسوية النهائية، تصعيداً خطيراً يتناقض مع التزامات ومتطلبات ومبادئ السلام. كما يتناقض مع فكرة السلام بحد ذاتها. إن السلام لا يتحقق بتأكيد أسباب النزاع وتكريسها، بل يتحقق بالعمل على إزالتها، كما أنه لا يتحقق بابتلاع الأرض والتوسع وإنكار حقوق الطرف الآخر.

إن مثل هذه التصريحات تؤثر تأثيراً سلبياً بالغاً على مناخ الثقة الذي نسعى إلى خلقه لتترعرع في ظله

الديني والثقافي والتاريخي، فقد حرصت حكومة الأردن على مواصلة رعايتها للأماكن المقدسة وصيانتها وإعمارها لتوفير الحماية لها تحت الاحتلال ولتوفير الدعم للقائمين عليها حتى تظل تلك الأماكن المقدسة محصنة ومصانة أمام كل الأخطار والظروف بانتظار الحل النهائي المنشود.

إننا نرى بأن على المجتمع الدولي أعباء ومسؤوليات كبيرة وأساسية لدفع المسيرة السلمية وتأمين نجاحها وضمان ديمومتها. فالشعوب هي التي ترسخ دعائم السلام. ولكنها بنفس الوقت لا تكتفي بالتعامل مع السلام بمعناه المجرد فقط بل تنظر إليه من خلال عوائده ونتائجه. وبلادي تتطلع إلى تفهم دولي أوسع وأعمق للاحتياجات الاقتصادية والتنموية والمالية لدول المنطقة وشعوبها ولبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ عليه. وإننا في هذا الصدد نعلق أهمية واضحة على مؤتمرات القمة الاقتصادية بدءاً بالمؤتمر الذي عقد في الدار البيضاء والمؤتمر الذي عقد في عمان ثم مؤخراً في القاهرة لأجل استمرار الخطة التنموية الإقليمية وتعزيزها. كما أننا، وإن كنا نستمد التشجيع والثقة من النجاح الذي حققته هذه المؤتمرات، لاحظنا انعكاسات توقف المسيرة السلمية على المؤتمر الذي استضافته مصر الشقيقة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وقد كان من الواضح أن الكثير من الدول المشاركة في تلك المؤتمرات قد عبرت عن ضرورة إحراز التقدم السياسي لضمان نجاح المسيرة الاقتصادية والتنموية الموازية.

ومن هذا المنطلق فإننا نعتقد أيضاً بأن الأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية، يجب أن تلعب دوراً حيوياً في دفع عجلة السلام لدعم الجهود التي يقوم بها راعيا العملية السلمية. كما أننا نرى بأنه من المفيد، بل ومن الضروري، أن يفسح المجال للاتحاد الأوروبي لضم جهوده إلى جهود راعيا العملية السلمية بالمقدار الذي يحقق الدعم اللازم للجهود المبذولة من قبلهما، حتى يتم تجنيد كل الجهود الخيرة الممكنة، وفي كل المجالات المتاحة، لدعم المسيرة السلمية، وتوفير مستلزمات النجاح لتحقيق أهدافها، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي قد ساهمت منذ البداية. في جهود السلام، وساهمت، ولا تزال، في عملية التنمية الاقتصادية الموازية والمرادفة.

تخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن. لقد خص المجلس مدينة القدس باهتمام مميز منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي وأخذ بشأنها منذ البداية القرار ٢٥٢ (١٩٦٨) الذي رفض جميع الإجراءات والتشريعات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير طابع المدينة المقدسة والأعمال الأخرى التي تهدف إلى تغيير البنية السكانية والجغرافية لها. كما نص قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ (١٩٨٠) صراحة على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس. ولعل قرار المجلس ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يطالب الدول بعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس هو أبرز مثال على الإصرار الدولي على رفض ضم إسرائيل لهذه المدينة، هذا الضم الذي يتناقض مع أسس ومبادئ القانون الدولي باعتبار مدينة القدس أرضاً محتلة تحكمها قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف.

لقد أوردت سابقاً أن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي أقر تأجيل النظر في مسألة القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات نظراً لأهمية وحساسية هذه المسألة. وعلى هذا الأساس، فإن أي إجراء تقوم به إسرائيل، أو قامت به، منذ بدء عملية مدريد لتغيير أو لتعديل وضع القدس القانوني أو السياسي أو الديمغرافي سيكون بمثابة إيجاد حقائق جديدة وخلق أمر واقع معين لفرضه على الجانب العربي في مفاوضات المرحلة النهائية. كما أنه يشكل حكماً مسبقاً على وضع المدينة المقدسة قبل بدء التفاوض على الحل النهائي. وهذا أمر لا يمكن أن يكون مقبولاً ولا يمكن أن يكون في صالح السلام الذي ننشده ولا في صالح شعوب المنطقة وتطلعاتها لمستقبل مشترك أفضل يسوده الاستقرار والتعاون والاحترام. وقد لاحظنا جميعاً وبكل مشاعر الأسى والقلق انفجار أحداث العنف الدموي التي أودت في أقل من يومين بحياة أكثر من ٧٠ فلسطينياً و ٢٠ إسرائيلياً إثر إقدام حكومة إسرائيل على فتح نفق في منطقة المسجد الأقصى في القدس الشرقية مستهينة بذلك ليس فقط بالحقوق الثابتة وبالالتزامات المتعاقدة عليها، بل وبمشاعر العالم العربي والإسلامي بأسره. إنه لا بد من التأكيد بأن تأجيل بحث قضية القدس يستوجب المحافظة على الأوضاع القائمة كما هي، بانتظار ما تتمخض عنه محادثات المرحلة النهائية. ومن هذا المنطلق، ومن أجل المحافظة على طابع المدينة المقدسة

إلى أن عملية السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن تلقى النجاح إلا إذا حدث تقدم على كل مسار من المسارات، وفقا للنهج المتوخى في مؤتمر مدريد للسلام.

وعلى الرغم من العقوبات التي تهدد بتحطيم عملية السلام، لا يمكننا أن نركن ببساطة إلى الإحباط، نظرا إلى أن آثار استمرار الصراع في الشرق الأوسط، من الناحيتين السياسية والاقتصادية على السواء، شديدة للغاية. وفي التحليل النهائي فإن المشاكل التي تحيق بعملية السلام، والتي قد تبدو مستعصية الحل، هي من صنع الإنسان ولذلك من الممكن حلها عن طريق تصميم والتزام الإنسان.

والواقع أن التاريخ يبين لنا أنه لم يحقق أي إنجاز عظيم دون مشقة كبيرة وجهود ومثابرة. ويود وفدي أن يذكر الأطراف المعنية بهذه الحقيقة البسيطة، التي قد تلهمها، في خضم النجاحات والنكسات التي شهدناها في الآونة الأخيرة، مواصلة رباطة الجأش وبُعد النظر حتى يتسنى تحسن العلاقات العربية - الإسرائيلية وإحراز تقدم صوب المصالحة السلمية.

هل تؤثر العلاقات الدولية في السياسة الداخلية أم أنها تتأثر بها؟ إن الإجابة على هذا السؤال من حيث نظرية الدبلوماسية وتطبيقها مستعصية دائما. بيد أن الحالة في الشرق الأوسط مثال واضح كل الوضوح على أن القرارات الداخلية يمكن أن تؤثر في الساحة الدولية.

ولا يعتزم وفدي أن يخوض في مناقشة بشأن خيارات السياسة الخاصة لدولة عضو. إن ما نود التأكيد عليه هو أن الأطراف المتأثرة مباشرة بعملية السلام في الشرق الأوسط لديها السلطة الكاملة لتحديد مصيرها، وهي حالة تختلف اختلافا كبيرا عما كان عليه الأمر في سنوات الحرب الباردة، عندما كان لضغوط الدول الخارجية تأثير أكبر على السياسات الإقليمية. وفي ظل الوضع الحالي فإن حكم الأطراف المعنية مباشرة - وضوح منظورها وملاءمة قراراتها - سيكون هو العامل الوحيد المحدد لطبيعة البيئة التي ستعيش فيها هي وأجيالها القادمة.

والواقع أنه ينبغي بذل كل جهد مستطاع للحيلولة دون وقوع ما حذر منه الرئيس مبارك خلال المؤتمر

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعلم جميعا أن عملية السلام في الشرق الأوسط مرت بوقت عصيب جدا في العام الماضي. فعلى الرغم من أن عام ١٩٩٦ بدأ بروح متفائلة بالانتخابات العامة السلمية والديمقراطية التي أجريت في فلسطين في ٢٠ كانون الثاني/يناير، فإن سلسلة من الهجمات الإرهابية المدمرة ضد إسرائيل في أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس غطت بسرعة بسحابة من الكآبة والشك على روح التفاؤل المحيط بعملية السلام.

ومن منطلق الإدراك الكامل للضرر الذي لا يمكن إصلاحه والذي يمكن أن يلحقه الإرهاب بعملية السلام، التقى المجتمع الدولي في ١٣ آذار/مارس في مؤتمر قمة صانعي السلام في شرم الشيخ لكي يدين العنف إدانة قاطعة. وحتى قبل مؤتمر القمة، ردد المجتمع العالمي تأييده القوي لعملية السلام في الشرق الأوسط وذلك بعقد مؤتمر باريس المعني بمساعدة الفلسطينيين في كانون الثاني/يناير، وفيه أعلنت جمهورية كوريا قرارها بتقديم مساعدة إضافية قدرها ثلاثة ملايين دولار بالإضافة إلى مبلغ ١٢ مليون دولار خُصص لمشاريع إعادة التأهيل الفلسطينية.

وعلى الرغم من نداءات العالم الخارجي بالمصالحة والسلام، فإن الواقع في الشرق الأوسط لم يطرأ عليه سوى تحسن ضئيل. وإن رد إسرائيل على الهجمات الإرهابية الذي تضمن إغلاق حدودها مع الضفة الغربية وقطاع غزة، قد أدى إلى زيادة المشقة الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني، كما أنه للأسف عمّق الشك بين الجانبين. ومؤخرا، في أيلول/سبتمبر، اندلعت تصادمات واسعة النطاق - يقال أنها الأسوأ من نوعها منذ إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣ - نشأت عن قرار إسرائيل بفتح مدخل جديد لنفق يمتد تحت موقع ديني رئيسي في القدس.

ولم يكن المسار الإسرائيلي - الفلسطيني هو وحده الذي تعرض لنكسات رئيسية. في نيسان/أبريل، حدث اضطراب كبير على طول الحدود الإسرائيلية - اللبنانية، كذلك لم تحرز إسرائيل وسوريا تقدما كبيرا بالنسبة للمسائل المتصلة بمرتفعات الجولان. وإن الافتقار إلى التقدم في هذه المجالات يدعو إلى القلق الكبير نظرا

ويعيد وفدي التأكيد مجدداً على التزام لبنان
الصادق بعملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١.
لقد قبلنا مبادرة راعيي عملية السلام، الولايات المتحدة
والاتحاد السوفياتي آنذاك، على أساس قرار مجلس الأمن
٤٢٥ (١٩٧٨) لكن إسرائيل ما زالت ترفض منذ ١٨ عاماً
تطبيق هذا القرار وتستمر باحتلال أجزاء من جنوب لبنان
وتتابع اعتداءات يومية على السكان المدنيين الأبرياء.

وما زال لبنان يطالب بإلحاح بتطبيق القرار ٤٢٥
الذي يؤكد سيادة لبنان ووحدته أراضييه ويطلب من
إسرائيل الانسحاب من لبنان حتى حدوده المعترف بها
دولياً. وهنا أود أن أوضح مجدداً أن لبنان يرفض كلياً أي
عرض جديد قديم يرمي إلى فصل المسارين اللبناني
والسوري في المفاوضات، ويؤكد رفضه المطلق لما يطرح
في الإعلام من مشاريع مشبوهة والمعروفة "لبنان أولاً"
والتي ترمي إلى تكرار اتفاق ١٧ أيار/مايو المرفوض نصاً
وروحاً. ونؤكد إصرارنا على التضامن الكلي والتنسيق
الدقيق والكامل والثابت مع سوريا في مسيرتنا المشتركة.

ليس خافياً أن المسارين اللبناني والسوري
استراتيجيان وأساسيان لنجاح محادثات السلام. وإذا لم
تؤخذ هذه الحقيقة الأساسية في الاعتبار فإن الحالة
ستستمر بالتدهور. إن السلام لن يقوم في المنطقة ما
دامت إسرائيل مستمرة في رفض موجباتها بالالتزام
بالقانون الدولي ومبادئ مدريد، لاسيما الأرض مقابل
السلام، والانسحاب بالتالي من الأراضي العربية المحتلة بما
في ذلك الانسحاب من لبنان حتى حدوده المعترف بها
دولياً عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) والانسحاب
من الجولان حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ عملاً
بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن احتلال إسرائيل لجنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨
جلب الدمار والمآسي إلى بلادي. إن أياً من غزو عام ١٩٧٨
المعروف بعملية الليطاني أو اجتياح عام ١٩٨٢ المعروف
بعملية الجليل لم يحقق لإسرائيل أمنها. بل إن الاحتلال
أنشأ مزيداً من التعقيدات وأنتج معاناة هائلة. إن العنف
في جنوب لبنان يؤكد مجدداً الفشل الكلي لمفهوم ما
يسمى بالمنطقة الأمنية التي أنشأتها إسرائيل. كذلك إن
الهجمات العديدة التي تقوم بها إسرائيل يومياً شمال تلك
المنطقة تؤكد بما لا يقبل اللبس فشل هذا المفهوم الذريع.

الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عُقد
في القاهرة في الشهر الماضي بأنه قد يقال:

"بعد قرون من اليوم إن بلداننا كانت قد
أتيحت لها الفرصة للعيش في سلام لكنها
بددتها". (صحيفة "نيويورك تايمز"، ١٣ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ص. ٩)

لذلك فإننا نحث جميع الأطراف المعنية مباشرة
على تجاوز مصالحها قصيرة الأمد وقصيرة النظر، وعلى
أن تتطلع، بإطفاء نيران شكوكها وإشعال شعلة عملية
السلام، إلى آفاق تحقيق المصالحة والرخاء المشترك وهما
الهدفان الأكبر والأسمى.

وختاماً أود أن أقول إنه عندما يبحث المرء محنة
الشرق الأوسط ومحنة شبه جزيرة كوريا يمكن أن يجد
أوجه شبه أساسية قليلة. لكن الأمر الذي يبرز بروزاً
لافتاً للنظر هو أن الحالتين تتطلبان الإرادة السياسية
القوية للأطراف المعنية مباشرة بغية التوصل إلى تسوية
سلمية.

واتخذ المجتمع الدولي عدداً من المبادرات
الجديرة بالثناء لتيسير عملية السلام. وفيما يتجاوز هذه
الجهود الدبلوماسية على الصعيد الدولي، فإن المتطلب
الأكثر حسماً، مع ذلك، هو قيام الأطراف المعنية مباشرة
برأب الصدع السياسي عن طريق الدخول في حوار
صريح ورحب الصدر. ونحن على ثقة من أن المبادرة
والتصميم والشجاعة ذاتها التي أبلتها الأطراف في وضع
إطار تاريخي للسلم والاستقرار في المنطقة يمكن بالمثل
الاستناد إليها لتمهيد طريق جديد يقوم على أساس
التعاون والتعايش ويؤدي في نهاية المطاف إلى إحلال
سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة يستند إلى قرارات
مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

السيد مبارك (لبنان): أولاً، لبنان هو أكثر الدول
التي عانت من النزاع العربي - الإسرائيلي. ونحن نشعر
بأن لدينا الكثير لنكسبه من جراء التوصل إلى السلام
العادل والدائم والشامل الذي نسعى لتحقيقه في المنطقة
بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨
(١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

الحق المبني على القانون الدولي وعلى قرارات الشرعية الدولية وعشرات الإعلانات الصادرة عن المحافل الدولية، بما في ذلك إعلان الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي صدر بمشاركة أكثر من ١٣٠ رئيس دولة وحكومة. شعبنا يمارس حقه الفطري بهدف تحرير الأرض من دنس الاحتلال الاسرائيلي الذي هو ولا شك أبشع صور الممارسة الإرهابية في القانون الدولي.

ومن الواضح أنه رغم كل ذلك الدمار والموت فإن غليل المتشددين والمتطرفين وأعداء السلام في اسرائيل لم يشف. ذهبت حكومة "عناقيد الغضب" وأتت حكومة لا تخجل أن تقول إنها ضد السلام، سلام مدريد. جاءت حكومة اسرائيل لتقول: لا لمبادئ مدريد، لا للأرض مقابل السلام، لا للعودة إلى طاولة المفاوضات من حيث علقت مع الحكومة الإسرائيلية السابقة، لا لتنفيذ ما تعهدت به الحكومة السابقة في اسرائيل من التزامات. وقالت: نعم لبناء عشرات المستوطنات الجديدة في الجولان والضفة الغربية، نعم لتوسيع عشرات المستوطنات القائمة، نعم لمصادرة المزيد من أراضي السكان العرب في المناطق المحتلة، نعم للقضاء على أية هوية عربية للقدس، نعم لمزيد من أنشطة التهديد وعرض العضلات ورفع وتيرة التوتر.

هذه حكومة لا مسؤولة تقوم على لغة العنف والتعصيد والاستيطان والتوسع ورفض مبادئ التسوية لا على لغة السلام والمصالحة. كل يوم تأتينا بأدلة إضافية على توعداتها وتهديداتها وممارساتها التعسفية وانتهاكاتها اللامحدودة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ لا سيما الاتفاقية الرابعة وقواعد القانون الدولي. وهي تبدو غير مبالية، بل تريد أن تقنع العالم أن اتصالا هاتفيا بهذا الزعيم العربي أو ذاك وكلمة عن السلام هنا أو هناك هو أكبر دليل على رغبتها بالسلام وعلى متانتها.

كفى، إن أحدا لن تخذعه هذه الكلمات ومطلوب منا ومنكم إفهام حكام تل أبيب أن العالم لن يقبل طبول الحرب هذه وأنه يريد أن تعاود المفاوضات من حيث علقت على أساس الأرض مقابل السلام وعلى أساس ما تم الاتفاق عليه في مدريد.

وهنا لا بد أن نكرر مجددا أن المفاوضات المتعددة الأطراف لن تجدي نفعا ما دامت اسرائيل لم

كلكم تذكرون ولا ريب العدوان الذي شنته اسرائيل على لبنان في نيسان/أبريل الماضي تحت شعار "عناقيد الغضب". هذه العناقيد طالت عشرات القرى في الجنوب والمرافق الحيوية في عمق الأراضي اللبنانية. وقد شاهدتم جميعا على شاشات التلفزيون صور القرى المدمرة تدميرا كاملا، ورأيتم بأعينكم عشرات الألوف من المواطنين الأبرياء يفرون تحت قذائف الطيران والبوارج الحربية والدبابات التي لم توفر شيئا، ولا حقت السيارات المدنية المتحركة في كل اتجاه، وقد صدم الرأي العام حين شاهد قصف سيارة اسعاف تحمل أطفالا، وبيوتا تدمر على رؤوس ساكنيها، وأبرياء يدفنون تحت الانقاض. واهتز الضمير العالمي عندما دكت مدفعية اسرائيل مقر الأمم المتحدة في قانا فتناثرت أشلاء أكثر من ١١٠ من المدنيين، معظمهم من الأطفال والنساء الذين التجأوا الى هذا المقر طلبا للحماية وظنا منهم أن بوجودهم بين أيدي حماة الأمن والسلام الدوليين سيكونون في مأمن من عناقيد اسرائيل المدمرة. كلكم تذكرون إدانة الجمعية العامة لعدوان اسرائيل على لبنان.

إن لجنة حقوق الإنسان التي تبنت عدة قرارات متصلة بمسائل حقوق الإنسان في الجنوب اللبناني أكدت مجددا بوضوح انتهاك اسرائيل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب. وكذلك لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. وما زال المعتقلون اللبنانيون في مخيمات الاعتقال التي تديرها اسرائيل في جنوب لبنان، ولا سيما معتقل الخيام، يعانون من معاناة الاعتقال التعسفي. ونطالب مجددا بالافراج عنهم فورا.

لقد استقطبت عناقيد الغضب ورقة التين الأخيرة فظهرت اسرائيل عارية تماما في انتهاكها الفاضح والمستمر لكل المعايير الأخلاقية والقوانين الدولية. واتضححت النوايا العدوانية المبيتة ومدى الكراهية والعداء الذي تكنه لأهل وسكان هذه المنطقة. لم تفهم اسرائيل بعد أن سياسة النار والحديد لن تقيم السلام. وقد قلنا مرارا وفي مجلس الأمن إن هذه السياسة لن تؤدي سوى الدمار والموت وستلحق بمرتكبيها الخزي والعار والسقوط. إننا نؤكد مجددا ضرورة تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٨٧) الكفيل وحده بعودة الهدوء والاستقرار إلى الجنوب. ونؤكد مجددا على حق شعبنا في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي. هذا

صدرت قرارات عديدة من مجلس الأمن ومن الجمعية العامة تؤكد هذه الحقيقة منها قرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٦ (١٩٨٠).

إننا نتوجه إلى الذين ما زالوا ينظرون للموضوع من زاوية عينية لأقول إن القدس هي جوهر وصلب القضية الفلسطينية ولن نقبل بالإجراءات التي تمس بالمدينة المقدسة، والتي تطل الأرض والإنسان، حيث يتعرض المواطنون العرب في القدس الشريف لشتى أنواع المضايقات والضغط لحملهم على ترك مدينتهم، مما يساهم في تغيير الطبيعة الديمغرافية والاجتماعية للقدس، وننبه كذلك إلى خطورة الحفريات والتنقيب المستمرة التي تهدد المسجد الأقصى والمعالم الدينية المقدسة للمسيحيين والمسلمين في المدينة.

كما نشجب نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) ورفضها الامتثال لأحكام ذلك القرار. كما نطلب إلى تلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

أما فيما يختص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها لن تكون ذات أثر في المنطقة ما دامت إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتواصل تهديد المنطقة بترسانتها النووية، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة ذات الصلة.

يترتب على إسرائيل أن تلتزم، دون أي لبس، بالإرادة الدولية وفقاً لما نص عليه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فهذا وحده سيكفل سلماً دائماً وشاملاً وعادلاً في المنطقة.

إن السلام والازدهار هما كل ما نطلب، ولكن وفقاً لأسس مدريد والشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. لقد عانى لبنان الكثير من حرب استمرت سبعة عشر عاماً وانتهت قبل خمس سنوات فقط.

إننا نطمح لإعادة بناء وطننا، وأن نقدم مستقبلاً زاهراً وأفضل لأولادنا. وهذا لن يكون ممكناً ما لم يكن

تنسحب من الأراضي العربية المحتلة. لا يجدي نفعا أن تتكاثر الاحتفالات الرنانة بوحى أن عملية السلام تتقدم ما زالت إسرائيل ترفض الامتثال إلى الشرعية الدولية وإلى ثوابت عملية مدريد. إننا مقتنعون أشد القناعة بأن المحادثات المتعددة الأطراف التي جرت حتى الآن سابقة لأوانها ولن تكون مجدية أو مثمرة ما دامت المسارات الثنائية لم تأت بالناتج المرجوة وفقاً للشرعية الدولية ولمبادئ مدريد.

ثانياً، نعتبر أن مجلس الأمن يجسد الهيئة الدولية السياسية العليا المولجة حماية الدول من العدوان ومتابعة قراراته كي يتأكد من تنفيذها. ونعتبر كذلك أن انعقاد المجلس كلما دعت الحاجة للنظر في العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان لا يمكن إلا أن يعزز عملية السلام في الشرق الأوسط وليس العكس.

أما قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (اليونيفيل) فلها دور أساسي ومركزي في تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٨٧). لذلك فإننا ندعو مجدداً للحفاظ على حجم وفعالية القوة لا سيما بالنسبة للدور الهام الذي ينتظرها بهذا الصدد. ونحن نغتنم المناسبة كي نوجه تقديرنا لضباط وعناصر القوة لما قدموه من توضيحات منذ عام ١٩٨٧. كما نعرب عن امتناننا العميق للدول المشاركة في اليونيفيل.

ثالثاً، أود أن أكرر التزام لبنان بتحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإنشاء دولته، ونحن ندعو إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) الذي يؤكد بوضوح ومن دون لبس حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

إن لبنان يرفض مطلقاً أية محاولات مهما تكن لتوطين أي من الفلسطينيين المقيمين على أراضيهم. وقد تم تجسيد هذا الموقف الثابت في الدستور اللبناني وفقاً لاتفاقية الطائف لعام ١٩٨٩ وهو يشكل إجماعاً وطنياً ثابتاً بين اللبنانيين.

أما فيما يتعلق بمدينة القدس، فنؤكد مجدداً أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف قرار غير قانوني ومن ثم فهو لاغٍ وباطل وليست له الشرعية على الإطلاق. وفي هذا الصدد

بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الأطراف المعنية انجازات شكلت التزامات وحقوقاً للأطراف. وفي إطار هذه الالتزامات جرى الاتفاق بين سوريا واسرائيل على انسحاب اسرائيل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. وتواصلت المفاوضات حول عناصر السلام الأخرى وقد تم كل ذلك بإشراف ومعرفة الولايات المتحدة الأمر يكية.

إن الخط البياني للوضع في الشرق الأوسط بدأت مرتسماته منذ جاءت الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي حملت معها لآثارها الثلاثة: لا للإنسحاب من الجولان؛ لا للإنسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ لا للدولة الفلسطينية. وبعدها أكدت التصريحات الإسرائيلية على الدعوة للتفاوض من نقطة الصفر وبدون شروط، وهذا يعني التخلي عن مرجعية مدريد التي تركز في لبها على مبدأ الأرض مقابل السلام. ثم زاد انحدار الخط البياني مع المواجهات الدامية التي اندلعت في أعقاب فتح النفق الذي أقامته اسرائيل تحت سور المسجد الأقصى، وما سبق ذلك من استفزازات اسرائيلية متعمدة، وتصعيد غير مبرر ضد سوريا، واعتداءات متكررة ضد جنوب لبنان وبقاعه الغربي. وبمزيد من الاستفزازات تقوم الحكومة الإسرائيلية بإطلاق المزاعم والادعاءات، وتشن حملة عن حشود وتدريبات سورية سبق أن أوضحت بلادي أنها تأتي في إطار برنامج تدريبي دفاعي واحترافي.

وإن الغريب في الأمر محاولة إسرائيل إيهام الرأي العالمي بأنها مستهدفة مستضعفة، مع أن هذه الألاعيب أصبحت مكشوفة للعالم الذي يدرك أن القوة الإسرائيلية هي أكبر قوة عسكرية مدججة بأحدث وأعتى الأسلحة وخاصة أسلحة التدمير الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. والجميع يدرك أن اسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى اتفاقية الضمانات الكاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي التي تسليح نفسها وتملى ترساناتها حتى أسنانها.

وهل يمكن لإسرائيل التي تقيم تحالفا استراتيجيا مع الولايات المتحدة والتي تصنع مختلف أنواع الأسلحة، من الدبابة وحتى المدفع والصاروخ علاوة على أنها تصنع وتمتلك أخطر أسلحة التدمير الشامل وهو

السلام في المنطقة دائما وعادلا وشاملا وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

إن الحالة المزرية لعملية السلام التي نعيشها اليوم ستستمر ما دامت اسرائيل تستمر في التعاطي معها بهذا الشكل من اللامسؤولية. وهي ستستمر في تقويض هذه العملية مما سيخلف آثارا خطيرة ليس على الأطراف المعنية فحسب، بل على المجتمع الدولي بأسره. وقد حان الوقت لإفهام اسرائيل أن لا سلام دون استرداد الأرض كاملة. إننا ندعو راعبي عملية السلام لإعادة الأمور إلى نصابها قبل فوات الأوان.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): أود أن أقدم بجزيل الشكر لإتاحة الفرصة لي للتحدث أمام الجمعية العامة الموقرة عن بند الحالة في الشرق الأوسط.

وأود أن أقول إن الخط البياني للأحداث التي يعيشها الشرق الأوسط يترجم حالة التردّي والخطورة والتوتر والقلق العالمي المتزايد إزاء عملية السلام، لأن من يتابع تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وممارسات الحكومة الإسرائيلية منذ تسلمها السلطة في أيار/مايو من هذا العام، يجد أنها لم تترك مناسبة إلا وقد أكدت فيها تعنتها لتغيير أسس وقواعد عملية السلام والعودة بمحادثات السلام إلى نقطة الصفر، وليس البناء على ما تم التوصل إليه خلال المحادثات في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة. لقد تنكرت حكومة اسرائيل الحالية لمبدأ الأرض مقابل السلام، مستبدلة إياه بمبدأ السلام مقابل السلام، لفرض الأمر الواقع على الغرب. وهنا لا بد من التأكيد على أن عملية السلام قد بدأت بعد الاتفاق على أسسها التي شكلت مرجعية مدريد والتي جوهرها مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨). وهناك ملحقات لهذه المبادرة اتفق عليها في مناقشات استمرت زمنا طويلا بين الولايات المتحدة والأطراف العربية والإسرائيلية. وفي محصلة هذه النقاشات تقرر هذه الملحقات وأصبحت تمارس أو تعتبر ذات دور مهم لضوابط عملية السلام التي ساهمت في انطلاق هذه العملية. وعلى أساس هذه المرجعية والملحقات بدأت النشاطات ومباحثات الوفود العربية والإسرائيلية، في مدريد أولا ثم في واشنطن بصورة أساسية. وتحققت

طريق مسدود بسبب انقلاب حكومة إسرائيل الحالية على كمال ما بذل من جهود وما تحقق من التزامات على مدى السنوات الخمس الماضية. كما يؤسفني أن أقول إن موقف الحكومة الإسرائيلية الحالي يتسم بالرفض المطلق لكل مقومات السلام التي تم الاتفاق عليها في السابق وموقف الإلغاء الكامل لعملية السلام.

إن الحكومة الإسرائيلية تحاول إيهام العالم بأنها تتحدث عن السلام وأنها حماسة السلام، وهنا لا بد من طرح السؤال: ما هو هذا السلام الذي نتحدث عنه ما دامت تعلن على الملأ أن الانسحاب من أرض الجولان السورية مرفوض وأن الانسحاب من جنوب لبنان مشروط خلافاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي ينص على انسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط، ما دامت ترفض الاعتراف بالتعهدات والالتزامات التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية السابقة، وهذه الالتزامات ليست مجرد كلام - كما يقول رئيس الحكومة الإسرائيلية - بل هي التزامات اتخذت بشأنها قرارات تجعلها ملزمة وخاصة انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. إن السلام معادلة تستوجب توازن طرفيها الأمر الذي يطرح السؤال التالي: ما هي مصلحة سورية ومصلحة الأطراف العربية في قبول هذا السلام الذي لا يعيد الأرض والحقوق إلى أصحابها، وهل يمكن لأي إنسان منصف وعادل في عالمنا هذا أن يتوقع أن تقيم سورية سلاماً مع الحكومة الإسرائيلية وتبقى الأرض السورية بيد الإسرائيليين؟ إن كل هذا يجرنا إلى القول إن استئناف مباحثات السلام وفق أسس مدريد المبنية على تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها، وبصورة خاصة الاتفاق الذي تم بشأن انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة هو المنفذ الوحيد لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

عندما اتخذت سورية والعرب من السلام خياراً استراتيجياً لها فإنها افترضت أن الطرف الآخر من هذه المعادلة يجب أن يلتزم بصورة جدية وحقيقية وإرادة طيبة كما التزمت سورية والتزم العرب بهذا الخيار الاستراتيجي. تعتقد سورية أن عملية السلام يجب أن

السلح النوي، هل يمكن لها أن تخشى حشوداً سورية لا تزيد عن كونها ترتيبات دفاعية احترازية عادية آخذين بعين الاعتبار أن إسرائيل كلما كانت تخطط لضربة عسكرية لسورية ولبنان، أو للمزيد من استجلاب الأسلحة الأمريكية وغيرها، أو لضرب عملية السلام فإنها كانت تلجأ إلى اختلاق مثل هذه المزاعم لتغطية موقفيها، وإلى تصعيد الوضع العسكري اعتقاداً منها أن سورية والجانب العربي سيقبلان بشروطها التي تهدف إلى السلام مقابل السلام.

لم تتوقف الحكومة الإسرائيلية عند توجيه الضربة تلو الضربة لعملية السلام، كما أنها لم تتوقف عن نهجها في تغذية التطرف عند هذا الحد، بل راح المتحدث باسم رئيس وزراء إسرائيل يعلن أن حكومته تضع الخطط والبرامج لبناء ٩٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة، إضافة إلى بناء ثلاث مستوطنات جديدة أو عز وزير البنى التحتية الإسرائيلية بإقامتها في الجولان السوري المحتل. كما قررت الحكومة الإسرائيلية توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وفي القدس العربية المحتلة وفي قطاع غزة ضاربة عرض الحائط بمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، علاوة على أنها تدفع بزيادة عوامل التوتر في المنطقة وتشجع على زيادة أعمال العنف.

إن سورية - إذ تدين هذه النشاطات والسياسة الاستيطانية سواء ببناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة التي لا تقل خطورة عن بناء المستوطنات لأنها تصب كلها في عملية قضم الأراضي العربية المحتلة والتوسع الإسرائيلي على حساب الأراضي العربية المحتلة - تعتبر أن هذه الإجراءات والممارسات والنشاطات الاستيطانية ليست سوى محاولة إجهاض عملية السلام وقتلها على أيد المتطرفين الإسرائيليين، وتحث دول العالم على إدانة هذه الإجراءات والممارسات الإسرائيلية مطالبة إسرائيل بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في ضوء هذا الخط البياني الذي رسمناه، هذا الخط الانحداري، فإنه لأمر مؤسف وخطير أن نجد عملية السلام التي بدأت في مدريد وفتحت سورية والدول العربية الباب لها تبدو الآن وكأنها قد وصلت إلى

للتفاوض على الانسحاب من الأراضي المحتلة أو مسارات تفاوض متعددة الأطراف للتفاوض على الموضوعات ذات الطابع الإقليمي مثل نزاع السلاح والمياه واللاجئين الفلسطينيين وكذلك إقامة تعاون اقتصادي إقليمي، نظر إليه منذ البداية على أنه الخطوة اللاحقة لتحقيق السلام بعد التسوية السياسية الشاملة والعادلة.

منذ البداية لم تكن عملية التفاوض في حد ذاتها هدفا بل كان الهدف، ولا يزال الهدف، هو إقرار السلام في المنطقة، السلام العادل، السلام الشامل، عن طريق تطبيق المعادلة المتمثلة في إقامة السلام بين العرب وإسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.

ولا شك أن مسيرة السلام أحرزت عدة نجاحات، يجدر الإشادة بها، لعل أبرزها يتمثل في مجموعة الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو وفي القاهرة وفي واشنطن، وهي الاتفاقيات التي أتاحت قدرا من الحكم الذاتي للفلسطينيين لأول مرة ومكنتهم من إدارة معظم شؤون حياتهم اليومية بأنفسهم. كذلك تجدر الإشارة إلى أن مسيرة السلام أحرزت أيضا توقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٤.

واليوم، وبعد سلسلة التطورات المؤسفة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط الآن، تجد مصر لزاما عليها أن تنقل إلى عناية المجتمع الدولي حقائق هامة لا ينبغي أن تغيب عن الأذهان أثناء تناول الجمعية العامة لبند الشرق الأوسط.

أولا، إن تراجع الحكومة الإسرائيلية الحالية عن الاستمرار في التفاوض بناء على المبادئ التي قامت عليها عملية السلام في مدريد والمقبولة من جميع الأطراف، ألحق ضررا بالغا بعملية السلام، ونذكر هنا على سبيل المفارقات أن الحكومة الإسرائيلية التي بدأت مسيرة السلام في مدريد كان يتزعمها حزب الليكود. وهو الذي يحكم إسرائيل الآن.

ثانيا، أن نظرة إلى الواقع الحالي لعملية السلام تعكس صورة قاتمة لا توحى بالتفاؤل فالمساران السوري

تنجح لأن السلام مصلحة لجميع الأطراف في المنطقة ولإسرائيل قبل غيرها ولشعوب العالم، وبالتالي من الأهمية بمكان أن يحشد المجتمع الدولي غربا وشرقا عزمه وإمكاناته من أجل نصرة السلام وحتى يحصل كل طرف على حقوقه، وهكذا يكون السلام عادلا لأن السلام ينطوي على العدل وإذا لم يكن العدل جزءا عضويا من السلام، لا تنفصم عراه عن السلام، فإنه لم يعد سلاما بل يكون استسلاما.

إننا نتطلع إلى تحقيق السلام العادل والشامل المبني على أسس مدريد وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ الالتزامات التي تم التوصل إليها في عهد الحكومة السابقة العمالية ونود أن نطالب من على هذا المنبر المجتمع الدولي بممارسة التأثير الفعال على الحكومة الإسرائيلية لوقف عملية الاستيطان والكف عن توسيع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ولاستئناف محادثات السلام على المسارين السوري واللبناني المتلازمين من النقطة التي توقفت عندها والبناء عليها لأن نجاح عملية السلام ينعكس إيجابيا على المنطقة والعالم، وسيوفر السلام الأمن والاستقرار والتنمية التي تحقق الرفاه والتقدم لنا جميعا وستظل سورية مع السلام بمجمل عناصره آمليين أن يتوجه الجميع نحو هذا الهدف المنشود بكل جدية وإرادة طيبة.

السيد العربي (مصر): عندما استضافت مدينة مدريد في عام ١٩٩١ أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط، تحت نظر العالم أجمع وبمشاركة راعي العملية، كانت مصر بصفتها شريكا في المؤتمر أول المقتنعين بأن تقدم عملية السلام بين الأطراف العربية وإسرائيل لن يكون أمرا يسيرا أو أنه سوف يتم بصورة آلية. وكنا نتوقع أن تكون هناك بعض الصعوبات ولكن لم نفقد الأمل في أن السلام الشامل والعادل والكامل سيتم إحرازه في النهاية.

وقد انبثقت عن هذا المؤتمر التاريخي عملية تفاوض شاملة تتمثل مرجعيتها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهي المبادئ المرجعية التي توفر الأساس السليم لأي سلام منظور يمكن أن يعمم في الشرق الأوسط. أما آليات تلك العملية فتمثلت في مسارات تفاوض عديدة سواء ثنائية

بديموغرافية المدينة أو تركيبها السكانية ما دام وضعها النهائي لم يتحدد من خلال المفاوضات.

خامسا، إن استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني ضرورة لا يمكن تجاهلها، وإسرائيل مطالبة وفي أسرع وقت ممكن باستئناف المفاوضات على المسارين بناء على مرجعية مؤتمر مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة

إذا انتقلنا من هذه الصورة القائمة على المستوى السياسي إلى مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي، نجد أن مؤتمر القاهرة للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في منتصف الشهر الماضي قد مثل علامة هامة لها مدلولها. فقد اتضح بصورة قاطعة لا تقبل الشك أن توجه الشرق الأوسط نحو السلام هو كل لا يقبل التجزئة، وأن العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين الدول العربية وإسرائيل لا يمكن أن تقوم، ولا يمكن أن تنمو، ولا يمكن أن تزدهر مع جمود مسيرة السلام ومع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية، سواء في الضفة الغربية أو في الجولان أو في جنوب لبنان، وأن التقدم على مستوى المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل ودفع التعاون الاقتصادي في المنطقة إلى الأمام هما وجهان لعملة واحدة، وبالتالي لن يتسنى لإسرائيل حصاد فوائد التعاون الاقتصادي في المنطقة إذا استمرت في إصرارها على التعامل مع جيرانها من منطلق مفاهيم الاحتلال والهيمنة وتجاهل الحقوق وعدم الوفاء بالالتزامات الدولية.

إن السلام العادل والشامل هو أساس تحقيق الأمن لكل الأطراف. وفي هذا الصدد، تواصل مصر مطالبتها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو ما يؤيده المجتمع الدولي بتوافق الآراء كل عام في هذه الجمعية العامة. كما تطالب مصر منذ مبادرة الرئيس مبارك عام ١٩٩٠ بإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. غير أن إسرائيل، وللأسف الشديد، ما زالت ترفض بدء أي مفاوضات للحد من التسليح النووي في إطار مجموعة العمل المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد، بالإضافة إلى رفضها المتكرر والمستمر لاتخاذ أي إجراءات لبناء الثقة بين الأطراف في مجال التفتيش على منشآتها النووية حتى تثبت جديتها في هذا المجال.

واللبناني متوقفان توقفا كاملا، والمسار الفلسطيني تراجع إلى الوراء بسبب موقف الحكومة الإسرائيلية وعدم احترامها لتعهداتها التعاقدية الدولية، وعدم تنفيذها اتفاق إعادة نشر قواتها خارج مدينة الخليل وعدم انسحابها من المنطقتين ب و ج من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثالثا، لم تكتف الحكومة الإسرائيلية بالحاق هذا الضرر بعملية السلام، بل انطلقت في اعتماد سياسات فرض الأمر الواقع، فاستأنفت إنشاء المستوطنات وزرع المستوطنين داخل الأراضي الفلسطينية وفي الجولان السوري، وشرعت في بناء الطرق لربطهم بإسرائيل، واعتمدت للمستوطنين إعفاءات ضريبية مغرية تشجيعا لهم على استيطان الأراضي المحتلة.

وتحذر مصر من أن التماذي في تلك السياسات يعتبر تحديا للمراجع المتفق عليها منذ بداية مسيرة السلام، وانتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بمسؤوليات قوة الاحتلال، بل ومخالفة صريحة لما نص عليه اتفاق أوسلو من وجوب امتناع الأطراف عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تؤثر على مسار المفاوضات وعلى الوضع النهائي، كل هذا التماذي لن تكون له سوى عواقب وخيمة على عملية السلام وعلى مستقبل المنطقة. وتؤكد مصر أن إقامة المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة لا تكسب هذه المستوطنات سنداً قانونياً ولا يضيف عليها أية شرعية وأن المقيمين بها ليسوا أصحاب حق ولا يوجد أي التزام من أي نوع من جانب المفاوض العربي تجاههم.

رابعا، تقوم الحكومة الإسرائيلية بتغيير الطبيعة الديموغرافية وتحويل التركيبة السكانية لمدينة القدس، وهي جميعها محاولات لم يعترف ولن يعترف بها المجتمع الدولي، ولكنها تشكل تخريبا واضحا لعملية السلام وانتهاكا صارخا لقراري مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ولاتفاق أوسلو كما ذكرت.

إن مستقبل مدينة القدس هو أحد موضوعات المفاوضات على الوضع النهائي كما تم الاتفاق على ذلك في أوسلو، وإسرائيل - باعتبارها سلطة الاحتلال وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة - مطالبة بعدم المساس

نهجا ذا ثلاث شُعب في سياستها تجاه الشرق الأوسط. أولاً، تشارك اليابان بنشاط في المحادثات المتعددة الأطراف التي ترمي إلى تهيئة بيئة تفضي إلى إحلال السلام. ثانياً، تبذل اليابان جهوداً ثنائية، بما في ذلك إجراء مشاورات مباشرة ومكثفة عديدة على أعلى المستويات الحكومية مع قادة الأطراف المعنية. ثالثاً، تقدم اليابان مساهمات مالية، اعتقاداً منها بأنه من المهم أن تبيّن لشعوب المنطقة أن إقامة سلام دائم يجلب عائدات حقيقية.

ويتمثل الرأي المتأني لليابان في أن آخر أعمال العنف التي اندلعت في القدس وغيرها من الأراضي المحتلة ليست سوى عرض من أعراض الإحباط الذي يشعر به الشعب الفلسطيني إزاء تضالّ الأمل في إمكانية تحسين حالته. وفي حين أننا في اليابان ندين بقوة أعمال الإرهاب التي تُشن ضد المدنيين الأبرياء في شكل هجمات انتحارية يقوم بها المتطرفون في فلسطين بهدف تخريب التقدم المحرز في عملية السلام منذ مؤتمر مدريد وأوسلو، وبينما نتفهم أيضاً ما يترتب على ذلك من حاجة السلطات الإسرائيلية إلى تشديد تدابيرها الأمنية من أجل حماية سكانها المدنيين، فإنه مما لا جدال فيه أيضاً أن إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة، مما سبب ضائقة اقتصادية شديدة للشعب الفلسطيني في تلك الأراضي. كما أنه خفض بشكل خطير الإيرادات التي تتاح للسلطة الفلسطينية.

وتتفهم اليابان أنه يجب على إسرائيل أن تضمن أمنها القومي كيما تمكن شعبها من العيش في سلام؛ ومع ذلك، فإنه من المهم أن تفعل ذلك بطريقة لا تؤدي إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في العيش في سلام في تلك المنطقة. وانطلاقاً من هذه الروح، تود اليابان أن تحث إسرائيل على أن تُنهي عملية الإغلاق دون مزيد من التأخير، مع اتخاذها التدابير اللازمة لتلبية احتياجات أمنها المشروعة.

وفيما يتعلق بالمسار السوري، تشعر حكومة اليابان بقلق إزاء كون المفاوضات الإسرائيلية - السورية معلقة منذ شهر شباط/فبراير الماضي. وأود أن أحث الطرفين بقوة على أن يبذلا قصارى جهدهما من أجل استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن حتى يمكن

إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط هو غاية تتطلع إليها جميع شعوب المنطقة، عرباً وإسرائيليين. وكما قررت القمة العربية الأخيرة في حزيران/يونيه الماضي، فإن خيار السلام هو خيار استراتيجي عربي. ولكن إذا أخرج السلام عن إطاره أو تم إفراغه من محتواه الحقيقي، فلن يكون هو السلام الشامل العادل المتوازن الذي نتطلع إلى إقراره في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل.

وفي ختام البيان، أكرر أن مصر تطالب إسرائيل أن ترجع عن السياسات السلبية التي تتبعها الآن، وأن تستأنف تنفيذ التزاماتها الدولية وتحترم تعاقدها الدولية، وأن تمد يدها بالسلام إذا كانت تسعى بالفعل إليه، وإلا فإن المجتمع الدولي مُطالب بتحمل مسؤولياته كاملة في هذا الصدد حتى يحول دون انزلاق عملية السلام في المنطقة إلى مآهات الطريق المسدود.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ضوء آخر التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط، خاصة الأحداث التي وقعت بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، يشعر المجتمع الدولي بقلق بالغ إزاء احتمالات عملية السلام في الشرق الأوسط. فبينما وافق الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو، لدى اجتماعهما في واشنطن العاصمة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، على استئناف المحادثات وذلك في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في الضفة الغربية وقطاع غزة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في أيلول/سبتمبر الماضي والتي هددت بإبعاد عملية السلام تماماً عن مسارها، لم نشهد أية دلالات تُذكر عن حدوث تقدم ملموس. والواقع أن الانطباع الوحيد والمؤسف الذي يخرج به المرء في الظروف الحالية، خصوصاً عند النظر في حالة الجمود حول قضية الخليل، هو أنه ليس هناك ما يُبرر أي احساس بالتفاؤل.

وتأمل حكومة اليابان بقوة في أن تُدرك الأطراف المعنية أن عملية السلام الجارية تتيح الخيار الواقعي والمعقول الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار في كل أنحاء الشرق الأوسط. ومن المهم أن تنفذ بشكل راسخ الاتفاقات التي تم التوصل إليها استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومفهوم الأرض مقابل السلام. وبغية المساهمة في تحقيق هذه الغاية، تتخذ اليابان

لمراقبة فض الاشتباك، المراقبة في المنطقة لأكثر من ٢٠ عاما بولاية لكفالة السلم والاستقرار فيها. وفصيلة النقل اليابانية، التي تم نشرها مع قوة الأمم المتحدة المشار إليها، تتكون من ٤٣ عسكريا من جميع الرتب فضلا عن ضابطي أركان حرب، يقدمون الدعم السوقي لعملية صون السلم. إن هذه المشاركة في القوة المذكورة هي رابع عملية نشر لوحدة من قوات الدفاع الذاتي اليابانية، للمشاركة في الجهود الدولية في الخارج. ومن المهم أيضا في هذا الصدد تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. وبهذه الروح، ساهمت اليابان، منذ ١٩٩٣، بحوالي ٢٤٠ مليون دولار مساعدة للفلسطينيين.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مشروع القرار المعروف علينا. يود وفدي التنويه بجهود النرويج والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بتقديمها مشروع القرار بشأن عملية السلم في الشرق الأوسط (A/51/L.40) الذي أصبحت اليابان من المشاركين في تقديمه. وسوف يؤكد المجتمع الدولي من جديد، باعتماده هذا النص، مساندته الكاملة لما يجري من جهود في سبيل تحقيق السلم في الشرق الأوسط، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعجيل بالمفاوضات. لقد نوه وفدي، في عدة مناسبات، بأن القرارات المطلوب أن تعتمدها الجمعية العامة ينبغي أن تكون ذات آثار بناءة. ويعتبر وفدي الوثيقة الحالية من تلك الفئة من القرارات، بقدر ما ينتظر منها أن تحفز عملية السلم الجارية وتعززها.

وختاماً أود أن أكرر نداء اليابان الملح إلى جميع الأطراف المعنية ببذل كل ما في وسعها للخروج من المأزق الحالي في عملية السلم. فإذا فعلت الأطراف ذلك فسوف تعيد الثقة الدولية في إخلاص نواياها، وتجدد مشاعر الأمل في مستقبل سلمي آمن بين الناس الذين تمثّلهم تلك الأطراف.

السيد نونيز مسكويرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن البند الخاص بالحالة في الشرق الأوسط ماثل في جدول أعمال الجمعية العامة منذ سنوات عديدة. وقرار الجمعية العامة ٢٢/٥٠ ألف المتخذ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، المتخذ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠، يكتسبان أهمية خاصة في هذا الصدد.

التغلب على الخلافات الموجودة بين موقف كل من الطرفين وذلك من أجل تحقيق السلم الشامل.

وليس هناك أية حاجة إلى تكرار التأكيد على أن اليابان تعلق أهمية كبيرة على إقامة السلم والاستقرار الحقيقيين في كل أنحاء الشرق الأوسط. وقد شاركت اليابان بنشاط في المحادثات المتعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط منذ بدايتها في مدريد قبل خمسة أعوام، وذلك انطلاقاً من رغبتها الجادة في تعزيز السلم واقتناعها العميق بأن الدعم الدولي لتسهيل عملية المفاوضات التي تجريها الأطراف المعنية مباشرة سيكون ضرورياً للتعجيل بعملية السلم. وبالتالي فقد ساهمت اليابان في التقدم المحرز في عمل الفريق العامل المعني بالبيئة بوصفها تتولى رئاسة ذلك الفريق وكذلك في الأفرقة العاملة المعنية بالتنمية الاقتصادية والموارد المائية واللاجئين بوصفها نائبا للرئيس. كما تتعاون اليابان مع البلدان الأخرى التي تتماثل معها في الآراء في تعزيز الثقة فيما بين الأطراف المعنية، وذلك بدعم المبادرات من أجل المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعقود مؤخراً في القاهرة.

وتعتقد اليابان بأن تلك الجهود جميعها، بينما قد لا تكون جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات المباشرة بين الأطراف نفسها، فقد ثبت أنها بناءة للغاية بمعنى أن مثل تلك التطورات، مع ما تنطوي عليه من احتمالات أفضل للتعاون الإقليمي في مجالات البيئة والسياحة والمشاريع الاقتصادية المشتركة، يمكن أن تكون حافزاً على تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف، وعلى إيجاد احتمالات أفضل للتعاون الإقليمي بين الأطراف في المستقبل. كما أن الجهود الثنائية التي بذلتها اليابان مؤخراً، من خلال مشاورات عديدة مباشرة ومكثفة مع زعماء الأطراف المعنية أجريت على أعلى المستويات الحكومية، أسهمت إسهاماً كبيراً في مساعدة عملية السلم بين الأطراف. ومن هذه الزاوية، أود أن أشير إلى أن ما يلوح من عزوف، قيل إن بعض الأطراف المعنية قد أبدته عن المشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف، يشير لدى اليابان قلقاً شديداً.

سبق لي أن قلت إن المجتمع الدولي تقع عليه مسؤولية الإسهام في إيجاد بيئة تؤدي إلى إحراز التقدم في عملية السلم. ولهذا الغرض، ومنذ شباط/فبراير ١٩٩٦، أوفدت اليابان مفارز من قوات دفاعها الذاتي إلى مرتفعات الجولان، كي تشارك، مع قوة الأمم المتحدة

العربية المحتلة، ولعملية السلام في الشرق الأوسط. إن قضية فلسطين هي لب الصراع في الشرق الأوسط، ولا بد من إبداء إرادة حقيقية للتفاوض في سبيل إنجاز حل عادل وشامل ودائم للصراع برمته.

إن كوبا تؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة مستقلة عاصمتها القدس، وترفض التدابير الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي لتلك المدينة. وتطالب كوبا بإعادة جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ومرتفعات الجولان السورية والقطاع المحتل من جنوب لبنان. وتطالب كوبا باحترام السلامة الإقليمية والسيادة والحدود المعترف بها دولياً لدول المنطقة.

إن شعب فلسطين وشعوب جميع الأراضي العربية المحتلة تحتاج أن تضطلع الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمم المتحدة بدور فعال، وملتزم التزاماً صادقاً، في عملية السلام، التي ركّز عليها المجتمع الدولي آماله.

السيد هاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه من المؤسف حقاً أن منطقة الشرق الأوسط - أو غربي آسيا - بسبب مناخ التوتر والحالة الأمنية غير المستقرة التي تسود المنطقة، ظلت محرومة من الإفادة الكاملة من العملية الإنمائية التي تتمتع بها مناطق أخرى عديدة من العالم. وإن الانفراج التاريخي، الذي جاء بعد سلسلة من عمليات السلام التي كثر الكلام عنها ولم تعمر سوى فترات قصيرة وكان كل وعدها لفترة طويلة من الزمن ربما مجرد التخفيف من دورة العنف والأعمال العدائية، هذا الانفراج التاريخي، الذي أدى إلى عقد مؤتمر مدريد قبل خمس سنوات، ولّد لأول مرة فرصاً حقيقية لحدوث التغيير. فقد أثار آمالاً وتوقعات جديدة لم يسبق لها نظير حيث برزت، بعد كل ذلك الانتظار، آفاق حقيقية في سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط.

ولذلك فإن ماليزيا لم تتمالك نفسها من الشعور بالاستياء والقلق العميق لكون سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وموقفها المتمتعن ينذران بوضع عملية السلام بأسرها في مهب الخطر. ولقد تطرق وفدي باستفاضة، وكذلك الوفود الأخرى التي تكلمت في وقت سابق في هذه الجمعية، إلى هذا الموضوع أثناء المناقشة

ذلك أن الجمعية العامة، بقرارها ٢٢/٥٠ ألف، قررت أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي غيرت، أو قصدت تغيير طابع القدس ووضعها، وبصفة خاصة ما يسمى "القانون الأساسي" بشأن القدس، وإعلان إسرائيل القدس عاصمة لها، باطلة ولاغية ويجب إلغاؤها فوراً. وبموجب القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) قرر مجلس الأمن ألا يعترف بـ "القانون الأساسي" وناشد الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية لها في القدس أن تسحب تلك البعثات من المدينة المذكورة.

وخلال هذه الدورة الحادية والخمسين يتسم النظر في هذا البند بأهمية ومغزى فريدين للأمم المتحدة مع مراعاة السياق الخاص الجاري الذي يكتنف عملية سلام إقليمية تتغير باستمرار، كما هي الحال في الشرق الأوسط.

إن شعب فلسطين، وشعوب جميع الأراضي العربية المحتلة، تواجه اليوم، كما لم تواجه في أي وقت مضى، لحظة حاسمة من تاريخها. ذلك أن جهودها الحقيقية لتحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة قد اصطدمت في الأشهر الأخيرة بوقائع خطيرة ومناوئة، أحدثتها دولة الاحتلال، بانتهاجها سياسة عدائية خطيرة، تهدد مجرى عملية السلام في المنطقة. ومن المعروف للكافة أن هذا كله أصبح ممكناً بفضل الدعم الذي لا تزال إسرائيل تتلقاه من الولايات المتحدة، التي لم توار أبداً عزمها على ممارسة حق النقض في مجلس الأمن ضد أي قرار يتضمن بيانات شديدة ضد مسلك إسرائيل في الشرق الأوسط.

إن من الضروري وضع حد لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية والفلسطينية، وكفالة احترام روح ونص الأحكام الواردة في إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وفي اتفاق القاهرة، وفي الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وجميع ما تلى ذلك من اتفاقات. ومن الضروري كذلك كفالة الامتثال لشروط ومراحل عملية السلام التي تبنتها تلك الاتفاقات.

يضاف إلى ذلك أنه لا بد من كفالة أكبر دعم سياسي وقانوني وأدبي ممكن، من جانب الأمم المتحدة، لقضية الشعب الفلسطيني وشعوب جميع الأراضي

تدرك إسرائيل وأن تقبل الحقيقة الأساسية القائلة إن مفتاح أمنها في الأجل الطويل لا يأتي من خلال الاحتلال الدائم للأراضي المجاورة والاحتفاظ بموقف عدائي تجاه البلدان المجاورة، وإنما بوضع ميثاق سياسي جري مع هذه البلدان. وإن السلامة الإقليمية للبنان يجب أن تكون جزءاً أساسياً من ذلك الميثاق.

ولقد رحبنا من صميم أفئدتنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرئيس الأسد ورئيس الوزراء الراحل رابين في حزيران/يونيه ١٩٩٥ بوصفه انفراجاً هاماً في حل المشكلة القائمة بين سوريا وإسرائيل. وقد اعتبر ذلك بوجه عام تطوراً هاماً وإيجابياً على مسار السلام السوري الإسرائيلي. ومن أسف أن النهج المتشدد الذي اعتمدته الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وخاصة فيما يتعلق باستمرار احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان، أدى إلى مأزق يستحيل الخروج منه في مسار السلام السوري الإسرائيلي، فأحدث بذلك نكسة أخرى يؤسف لها في عملية السلام الشاملة في الشرق الأوسط.

ويحث وفدي على استئناف عملية الحوار في أقرب وقت ممكن، بغية إيجاد قوة دافعة صوب الحل النهائي للصراع. إن التسوية السياسية الدائمة تحتم، في نهاية المطاف، انسحاب القوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان المحتلة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وكلما أسرعته الحكومة الإسرائيلية بالاعتراف بهذه الحقيقة وقبولها، كانت احتمالات التوصل إلى حل نهائي للمشكلة أكثر إشراقاً.

إن وجود المستوطنات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان المحتلة يشكل أيضاً عقبة كأداء في طريق عملية السلام السورية الإسرائيلية. وإن مواصلة توسيع المستوطنات، الأمر الذي غير من الطابع الديموغرافي الأصلي للمنطقة، يخالف المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. ولا يمكن لسياسة إسرائيل القاضية بمواصلة وتوسيع هذه المستوطنات اليهودية إلا أن تزيد من الشكوك وتضعف التوتر، مما يضعف الآمال في سلام دائم. ومن الواضح أنها سياسة لا تهدف إلى طمأنة سوريا بل إلى استفزازها، ولذلك فهي تشير أسئلة حول نوايا وبواعث إسرائيل الحقيقية في المنطقة. وإن وفدي يحث الحكومة الإسرائيلية بقوة على التخلي عن هذه السياسة الاستفزازية والعدوانية وعلى الامتناع عن بناء

التي انتهت بالأمس لقضية فلسطين - وهي قضية رئيسية في القضايا التي يشملها الحل النهائي للنزاع في الشرق الأوسط.

وليس في نيتي أن أكرر ما سبق قوله، وإنما أن أعيد إلى الأذهان النقطة الأساسية التي ذكرت وهي أنه إذا كانت الحكومة الإسرائيلية الحالية ترغب حقيقة في سلام دائم في المنطقة بدلاً من الصراع الدائم، فعليها أن تفي بكل دقة باتفاقات السلام التي أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية. فأني انحراف جذري عن خط عملية السلام، على نحو ما يبدو أن الحكومة الإسرائيلية مصممة على فعله، لن يكون من شأنه إلا أن يقضي على هذه الآمال والتوقعات مرة أخرى، معجلاً بذلك بدورة جديدة من التوتر والحرب في المنطقة لن تكون بكل تأكيد في مصلحة أي طرف من الأطراف، بما فيها إسرائيل.

وفيما نركز على التطورات في قضية فلسطين الأساسية، هناك في الواقع جوانب أخرى في قضية الشرق الأوسط تستحق اهتماماً مساوياً من المجتمع الدولي. فاستمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان أمر يذكّرنا على الدوام بالانتهاك الصارخ لسيادة لبنان. فهذا الاحتلال استفزاز مستمر ومن وجهة نظرنا غير قابل للتبرير عسكرياً، حيث أن الاحتلال العسكري للبنان بالقوة لا يمكنه أن يضمن السلام والأمن الدائمين لإسرائيل.

ومع ذلك، شهدنا في وقت سابق من هذه السنة سلسلة من الاعتداءات الوحشية التي قامت بها إسرائيل على العديد من المدن والقرى في لبنان - بما فيها موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قانا - والتي أسفرت عن عدد مفرع من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وأضرار شديدة في الممتلكات وتشريد ألوف من السكان من ديارهم. وإن مشكلة اللاجئين التي نشأت في أعقاب هذه الاعتداءات سببت صعوبات كبيرة للحكومة اللبنانية وهي تجاهد لتحقيق المهام الجسيمة، مهام تعمير الاقتصاد الذي خربته الحرب وتعزيز الاستقرار السياسي، وهو ما قطع في السنوات الأخيرة شوطاً من النجاح.

وتؤكد ماليزيا من جديد التزامها المتواصل وتأييدها الذي لا يتزعزع لسعي لبنان إلى تحقيق السلام والأمن وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. ويجب أن

انسحاب القوات الإسرائيلية، خاصة من الخليل، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين. وينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات للتخفيف من محنة الفلسطينيين: إزالة عوائق الطرق، والتمكين من المرور الآمن بين غزة والضفة الغربية، والقضاء على المعوقات التي تعترض المساعدة الاقتصادية وتنفيذ المشاريع المتصلة بالبنية الأساسية.

ولقد ضمنت المبادئ الأساسية لتحقيق نتيجة ناجحة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). والنقطتان المحوريتان - حق تقرير المصير للفلسطينيين ومبدأ الأرض مقابل السلام - لا غنى عنهما للسلام العادل والشامل والدائم.

إننا ندين بقوة جميع الأعمال التي تحبط الجهود الدولية لحل الصراع في الشرق الأوسط سلمياً. ويمثل الإرهاب تهديداً كبيراً للسلام بوجه خاص؛ وهو طريقة غير مقبولة للنضال السياسي. ولقد هز أسس مسيرات الشرق الأوسط ذاتها ودمر مصالح السلطة الفلسطينية الناشئة. وتدين الجمهورية التشيكية بأقوى العبارات موجة الإرهاب التي أصابت إسرائيل في شهري شباط/فبراير وأذار/مارس ١٩٩٦.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، حينما تفجر العنف مرة أخرى في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، كان هناك شعور بالغضب الحقيقي في الجمهورية التشيكية. وقد عم حزن عميق على ضحاياه. وبطبيعة الحال، تعزى تلك الحوادث إلى حد كبير إلى مناخ الإحباط والضيق السائد وللشعور بأن مسار محادثات السلام قد تعرقل. ومن المأمول أن يبين المستقبل أن السبب الجذري في ذلك هو حقيقة غياب النتائج السياسية المرئية.

إن من صالحنا أجمعين أن تستأنف عملية السلام وأن تبدأ جميع البلدان المعنية بالمشاركة فيها بأسرع ما يمكن. ويصدق ذلك بخاصة على سوريا ولبنان، وإن كان يصدق أيضاً على إيران والعراق. وسنواصل العمل من أجل فتح باب المحادثات بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان؛ ويجب بالطبع احترام سلامة أراضي لبنان واستقلاله وسيادته.

والأمن والاستقرار في الخليج يحتلان مكاناً عالياً في قائمة أولوياتنا أيضاً. ويهتدي تحليلنا للتطورات

مستوطنات جديدة في مرتفعات الجولان المحتلة في محاولتها خلق حقائق جديدة على الأرض.

ومن ناحية أخرى أكثر إيجابية، ترحب ماليزيا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأردن وإسرائيل، والتي أدت إلى استتباب السلام وإنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين. وقد هيا هذا بيئة إيجابية تدعو إليها حاجة ماسة تؤدي إلى أن يكرس البلدان جهودهما ومواردهما للاحتياجات الإنمائية. وهذا في الواقع تطور مشجع، تأمل ماليزيا بكل إخلاص أن يكون حافزاً على توليد زخم تدعو إليه حاجة ماسة لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. ذلك لأنه لا يمكن تحقيق حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام إلا من خلال استئناف المحادثات القائمة على الثقة المتبادلة وعلى روح التوافق.

ولقد دعت ماليزيا على الدوام إلى إيجاد حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط يجلب السلام والأمن والاستقرار لجميع البلدان في المنطقة، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وإلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة تؤدي إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان السورية المحتلة والأراضي اللبنانية المحتلة، استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

ومن الواضح أنه يجب على إسرائيل أن تختار ما إذا كانت تريد سلاماً دائماً أم معاداة وحرباً دائماً مع جيرانها. فإذا كانت ترغب في السلام، حسبما تدعي في كثير من المناسبات، فعليها إذن أن تتخلى عن مواقفها وسياساتها المتصلبة الحالية. وعليها أن تستبدلها بنهج توجي بالأمل والثقة لا بالحبوط واليأس.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتمتع الجمهورية التشيكية بصداقات تقليدية في الشرق الأوسط، وبصلات اقتصادية نشطة مع الدول العربية، وبعلاقة خاصة جداً مع إسرائيل. فهي تقف بطبيعة الحال في مصاف المؤمنين بقوة في الحاجة إلى استئناف ومواصلة عملية السلام في الشرق الأوسط.

والمهمة الحاسمة في اللحظة الحالية هي تنفيذ الترتيبات القائمة في حينها: استكمال المرحلة الأولى من

الشرق الأوسط وفي المجتمع الدولي برمته ببزوغ عهد جديد من السلام والتصالح والتعاون في المنطقة.

ولا بد من التسليم بأن ذلك الاتجاه الإيجابي الذي تحقق على حساب تضحيات هائلة قد يتعرض لتهديد خطير من جراء العودة إلى الممارسات التي لم تفض في الماضي إلا إلى العنف والدمار. والحق أن إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي طال أمده، وعزل القسم العربي من القدس، واستئناف سياسة مصادرة الأراضي العربية، وإنشاء وتوسيع المستوطنات، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون المسلحون، والافتقار الدائم إلى الأمن على الطرق التي تربط بين مناطق الحكم الذاتي، وأعمال التهريب وحملات العقاب، واستمرار اعتقال الآلاف من السجناء الفلسطينيين وتأخير انسحاب القوات الإسرائيلية من الخليل والمناطق الأخرى في الضفة الغربية - كلها تعتبر انتهاكات جسيمة لاتفاقات السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأعمال مسؤولة عن التوتر المتصاعد الذي قد يفرق المنطقة مرة ثانية في حلقة من العنف الجامح. وقد وفر فتح النضق الأثري في شرق القدس برهانا على الطابع الهدام لهذه السياسات.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أعرب مجلس الأمن، متحدًا باسم المجتمع الدولي بأجمعه، عن قلقه العميق بسبب الأحداث المأساوية التي تقع في القدس ونابلس ورام الله وبيت لحم وقطاع غزة، ودعا إلى وقف الأعمال التي أسفرت عن تفاقم الحالة وتركت آثارا سلبية على عملية السلام.

هذه الحالة الخطيرة، التي نظن بأننا خلفناها وراء ظهورنا، دعمت من اقتناعنا بأنه لا يوجد طريق آخر لإنجاز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة إلا من خلال التفاوض وتنفيذ الاتفاقات التي أبرمتها الأطراف بمطلق الحرية.

إننا نبرز قضية فلسطين لأننا نشاطر المجتمع الدولي اقتناعه بأنها في القلب من الصراع في الشرق الأوسط وأنه لا يمكن إنجاز شيء دائم في هذا الصدد حتى تتحقق التسوية وفقا للشرعية الدولية التي قامت في إطار قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

المتعلقة بالعراق بهذا المنظور الذي يركز أساسا على جانبين: الأول، الحاجة إلى احترام سلامة أراضي هذا البلد وحدوده، والثاني، الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المناسبة كشرط أساسي لرفع الجزاءات. إن قيام الحكومة العراقية بخلق الظروف الملائمة للتنفيذ الكامل والعاجل لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) مسألة لها أهمية خاصة.

والجمهورية التشيكية ملتزمة بالمساعدة في تدعيم عملية السلام وتعزيز الثقة فيما بين المشاركين فيها. ومنذ أيار/مايو ١٩٩٦، شاركت الجمهورية التشيكية بنشاط في المفاوضات المتعددة الأطراف كعضو في الفريق العامل للتنمية الاقتصادية الإقليمية والفريق العامل المعني بموارد المياه. إن الجمهورية التشيكية هي البلد الأوروبي الوحيد من الحقبة الشيوعية السابقة الذي يصبح دولة مانحة (في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في باريس) فقد تبرعت بنحو ٣ ملايين دولار لكهربة منطقة طوباس في الضفة الغربية لفترة السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٧. ومن المحتمل جدا أن تستمر المساعدة التشيكية بعد استكمال المشروع. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وخلال عملية "عناقيد الغضب" الإسرائيلية في جنوب لبنان، استجابت الجمهورية التشيكية للنداء الذي وجهه مجلس الأمن فقامت بمنح ٣ ملايين كرونة تشيكية لإعانة دولة لبنان.

لقد كان هذا هو إسهامنا المتواضع، وإن يكن ملموسا، في الجهود الدولية المبذولة لحل الصراع في الشرق الأوسط وللتخفيف من محنة السكان المحليين. واسمحوا لي بأن أشدد مرة أخرى على أن من مصلحتنا أن نتواصل عملية الشرق الأوسط إلى أن تبلغ نهاية ناجحة. ومحادثات السلام تعتبر بالنسبة لإسرائيل والفلسطينيين وجميع جيرانهما الدرب الواعد الوحيد المفضي إلى الأمن والسلام. وتأمل الجمهورية التشيكية، مع راعيي عملية السلام، بأن ترى إسرائيل وجيرانها يستمتعون بالأمن وبحدود مضمونة ومعترف بها دوليا وأن يتمتع الفلسطينيون بالاحترام الكامل لحقوقهم القانونية.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد بعث التقدم الهائل الذي تحقق في السنوات الخمس الماضية في إطار مؤتمر السلام في مدريد الأمل في

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ومؤتمر القمة المعقود في الآونة الأخيرة في القاهرة، على أن ذلك الجزء من العالم، لدى استتباب السلام بصورة نهائية سيضمن مستقبلا من التقدم والازدهار. ولذا يتعين علينا جميعا أن نعمل معا، ودون كلل، للحفاظ على زخم عملية السلام من خلال الاستمرار في توفير الدعم المتجدد باستمرار لجميع من اختار في المنطقة الالتزام الراسخ بالسير على الطريق الصعب للسلام. وهذا السلام، الذي نرغب فيه بإخلاص، لا يمكن أن يكون دائما إلا إذا ضمن للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وممارسته لها بصورة تامة.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نشارك في هذه المرحلة من المناقشة لكي نحظى بفرصة الاستماع لتعقيبات المتكلمين الذين سبقونا والتفكير فيها. وإننا نتناول هذا البند باحترام شديد. ونعتقد مخلصين بأن النزاع في الشرق الأوسط، بعد انتهاء الحرب الباردة، هو آخر الصراعات الكبيرة التي ما زال ينبغي حلها. حقا إنه صراع كبير، لأنه ينطوي على جميع العناصر الضرورية لإشعال نيران العنف، ولأنه يجعلنا نشعر بطريقة أو بأخرى بأن الأمر يعنيننا جميعا.

غير أن استعراض التعقيبات التي استمعنا إليها يعطينا سببا للأمل. إن العملية التفاوضية لم تتوقف؛ فهي مستمرة، وإن كان يجب، بطبيعة الحال، أن تمضي بوتيرة أسرع. ما هي إذن العناصر الإضافية المحددة التي تبعث فينا الشعور بالتفاؤل؟

أولا، انتهاء الحرب الباردة. فالصدامات بين المصالح المهيمنة من خارج المنطقة لم تعد موجودة - وذلك الهاجس الذي ميز الحياة الدولية أصبح أثرا من آثار الماضي. وليس هناك مجال للمواقف المتطرفة، التي لا تسفر عن شيء سوى العزل والإدانة.

والعنصر الثاني يتمثل في التقدم المستمر للديمقراطية الذي لا يمكن إنكاره، وهو بالإضافة إلى التعزيز الدولي لحقوق الإنسان، يجعل جميع الشعوب مشاركة في هذه المفاوضات ذات الأهمية الحيوية. وبالتالي لا يمكن إبرام اتفاقات سرية من وراء ظهر الرأي العام. فالأمل في تحقيق السلام يتجاوز كل الحدود.

وهناك عنصر هام آخر هو الحاجة إلى تحسين فرص التجارة والتعاون بين جميع شعوب المنطقة. ولقد

لذلك فإن الحاجة ملحة إلى استعادة مناخ المشاركة على أساس المساواة والثقة المتبادلة التي يسرت لمفاوضات السلام أن تحدث تغييرا نوعيا في العلاقات فيما بين شتى الجهات الفاعلة في المنطقة.

إن الفجر الذي أشرق في الشرق الأوسط والمناخ الجديد في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية أثمر بسرعة عن آثار إيجابية عن طريق نفث حياة جديدة في المنطقة، ونتيجة لذلك أنشأت إسرائيل والأردن علاقات دبلوماسية رسمية وأجرت سوريا وإسرائيل محادثات عديدة حول القضايا الموضوعية المتعلقة بالجولان السوري المحتل.

وقدم لنا هذا المناخ سببا للأمل بأن المحادثات اللبنانية - الإسرائيلية ستبدأ على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة لمستقبل المنطقة، نكرر مع جميع البلدان المحبة للسلام والعدل، نداءنا بالاستئناف السريع لعملية السلام وتنفيذ الاتفاقات المبرمة. ولقد أكد رئيس جمهورية السنغال، السيد عبدو ضيوف، في الرسالة التي بعث بها بمناسبة الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ما يلي:

"يتحتم اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، على راعيي عملية السلام والمجتمع الدولي برمته، العمل على مضاعفة الجهود للمحافظة على ما تم إنجازه حتى الآن وعلى الآمال في السلام التي أوقدت جذوتها مبادرة مدريد في قلوب الغالبية الساحقة من شعوب المنطقة وفي أنحاء العالم".

ولا شك أن المهمة التي لا يزال يتعين تحقيقها، هائلة، ولا سيما عندما نأتي لمعالجة المرحلة الحاسمة من تسوية المسائل الدقيقة المتعلقة بالوضع النهائي. لكن من المؤكد بالمثل أنه لا توجد عقبات في الطريق إلى السلام لا يمكن التغلب عليها إذا تسلحنا بنفس الإيمان والحس التاريخي اللذين دلل عليها الزعماء الشجعان الذين اتخذوا زمام المبادرة في عملية مدريد.

ودلل مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط/شمال أفريقيا المعقود في عمان، الأردن، في

ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ظل هذا البند يحظى باهتمام دائم من جانبنا، كما تبين في دعمنا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ولجهود الأمناء العامين المتعاقبين لعقد مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط.

وهذا هو السبب الذي من أجله شاركنا أيضا في مؤتمرات قمة الدار البيضاء وعمان والقاهرة بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونسهم في مبادرة "الخوذ البيض" من خلال سلسلة من مشاريع التخطيط الحضري والتدريب الرياضي والصحة البيطرية التي تنفذ في قطاع غزة.

وإذ نشارك مرة أخرى في هذه المداولات بشأن الشرق الأوسط، ونحن على عتبة ما لا يمكن إلا أن يكون سلما حقيقيا، نؤمن، بأن من الضروري أن ننوه في الأمم المتحدة، بأولئك الذين بذلوا جهودا فردية للوساطة بشأن السلم في الشرق الأوسط: برنادوت وبونش ويارنغ - سويديان وأمريكي، يمثلون خير تمثيل روح الواقعية والالتزام التي يجب أن تهتدي بها الأطراف اليوم.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتناول هذه الجمعية البند المدرج في جدول أعمالها والخاص بالحالة في الشرق الأوسط في وقت تمر فيه المفاوضات بشأن عملية السلم في الشرق الأوسط باختبار ومتاعب. لقد وضعت الاتفاقات التاريخية المتعاقبة - التي بدأت بمؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وما أعقبه من إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الموقع في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وتوقيع الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - الأساس لتسوية للنزاع الذي فرق بين اسرائيل وجيرانها العرب لفترة طويلة جدا، وحرم شعوب المنطقة من السلم والأمن والرفاه لفترة طويلة جدا.

لقد بدأت هذه السنة بإجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية بنجاح. وتقصر استراليا بأنها ساعدت في تلك العملية. ولكن وقعت أحداث أخرى: الهجمات الإرهابية في القدس وتل أبيب؛ والقتال في الجنوب اللبناني في نيسان/أبريل؛

اتضح هذا في مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط/شمال أفريقيا المعقود في ١٩٩٤، في الدار البيضاء، بالمغرب، وتم التأكيد عليه مجددا في مؤتمر قمة عمان، الأردن، في ١٩٩٥؛ وفي القاهرة، مصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وهذه اللقاءات جميعها تعبر عن واقع وحاجة إقليمية لا يمكن تحقيقهما إلا الآن.

وأخيرا، ثمة عنصر هام آخر يتمثل في وجود آلية تفاوضية لدينا. وبفضل المبادرات التي جرى تطويرها هنا في الأمم المتحدة من جانب العديد من الأمناء العامين، وتصميم النرويج والجهود الدبلوماسية الدؤوبة للعديد من الدول، أصبح بالإمكان عقد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاجتماع المعقود في ١٩٩٣ الذي أسفر عن إعلان المبادئ في واشنطن والذي عقد تحت إشراف الرئيس كلينتون. وعلى أساس هذه الصكوك، وبتشجيع من روح السلام، وقعت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقا بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، واتفاقات أخرى ذات أهمية مماثلة فيما بعد.

ونحن لا نعتقد أنه ينبغي لنا، في هذا الوقت المحدد، أن نبين للطرفين مسار عمل محدد لينتهجناه. لكننا نعتقد أن الجهود التي بذلت طوال سنوات عديدة يجب ألا تهدر وأن المبادئ الواردة في العديد من قرارات مجلس الأمن يجب أن تحترم. وأن جهود السلام وإرادة التفاوض التي تجسدت في التوقيع على هذه الوثائق ينبغي ألا تتوقف، بل بدلا من ذلك يجب تعميقها وزيادة زخمها. ويجب علينا أن نتجاوز المرحلة الحالية الصعبة وأن ندخل مرحلة تتيح للطرفين على أساس الالتزامات المتبادلة، التمتع بإنجازات ملموسة. ويبدو أن الحوار بين سوريا واسرائيل أمر لا بد منه في هذا الصدد.

وإن تعقيباتنا لا تعبر إلا عن رغبة صادقة في حماية السلام وتشجيع الأطراف على وضع حد لآخر النزاعات الكبيرة. وهذه الرغبة ناتجة، إلى حد كبير، عن تأثير الجاليتين اليهودية والعربية في الأرجنتين، إذ أنهما من الطوائف التي ساهمت في تأسيس بلدنا، كما أنها نابعة من كون الأرجنتين شاركت في كل خطوة من الخطوات الكبيرة التي اتخذت في الأمم المتحدة.

ونرحب بالانعقاد الناجح والإدارة الناجحة لمؤتمر القمة الاقتصادي المعني بالشرق الأوسط/شمال أفريقيا، المعقود في القاهرة في الشهر الماضي، كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. وقد كانت إدارة ذلك الاجتماع من جانب الرئيس مبارك ووزرائه نموذجاً على هذا النوع من النهج المتسم بالتعقل والشعور بالمسؤولية الذي يمكن أن يطبق في التصدي لتحديات إقليمية أخرى. لقد تطلع الرئيس مبارك إلى المستقبل، لا إلى الماضي. وكان ينظر في أفضل طريقة لتحسين رفاه ونوعية الحياة للمواطنين العاديين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد تحدث عن أفضل طريق لمواجهة المشاكل سوريا وأفضل طريق لإيجاد الحلول سوريا وكيفية تقديم الدعم النشط من جانب مناطق العالم الأخرى للشرق الأوسط. إننا نشني بحرارة على نهجه هذا ونؤيده.

وإن استراليا، إدراكاً منها لأهمية تقديم الدعم الاقتصادي الدولي والمساعدة العملية للسلطة الوطنية الفلسطينية، تعهدت بتقديم ما يزيد على ٢٠ مليون دولار استرالي بالاقتران مع تنفيذ اتفاقات أوسلو. وتنفق هذه الأموال بدرجة رئيسية على الأنشطة الإنمائية الحيوية للشعب الفلسطيني اعترافاً باحتياجاته العاجلة. ونحن ننفذ مشاريع في ميادين مثل التعليم والتدريب والصحة والهيكل الأساسية القانونية وموارد المياه والأنشطة المدرة للدخل.

واستراليا أسعدها أيضاً أن تشارك في المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام. وشاركنا على وجه التحديد في الفريقين العاملين المعنيين بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي وبموارد المياه. وهذان المجالان تشتهر فيهما استراليا بتجربتها وخبرتها الواسعة، ونرى إنهما مجالان يمكن أن تسهم فيهما استراليا في استقرار ورخاء المنطقة في المستقبل. وأعربت استراليا أيضاً عن التزامها بقضية السلم في الشرق الأوسط بإسهامها المتواصل الكبير في القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين في سيناء، وقائدها الحالي استرالي.

وإذ نتذكر الأحداث المأساوية في الجنوب اللبناني في نيسان/أبريل، فإننا نحث إسرائيل وسوريا ولبنان على مضاعفة جهودها من أجل تحقيق تسوية سلمية تقوم على التنفيذ المبكر لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). لقد أيدت استراليا بالكامل إبرام اتفاق الطائف

والانتخابات الاسرائيلية في أيار/مايو؛ والانتخابات اللبنانية؛ والقتال الذي نشب في أعقاب فتح نفق القدس؛ ومؤتمر القاهرة. وكان لهذه الأحداث جميعها وقعها على حالة صعبة لا يمكن التغلب عليها. واليوم، ونحن نقرب من نهاية السنة، نجد أنفسنا نواجه مرة أخرى مشاعر الإحباط واندلاع العنف، والريبة والاستياء والعداوات المكبوتة.

لقد كنا نعتقد لفترة طويلة أن عملية السلام توفر الفرصة الوحيدة القابلة للبقاء من أجل ضمان سلم دائم وعادل يمكن أن تعيش في ظله شعوب المنطقة جنباً إلى جنب. وتخدم العمليات المستقرة للمحادثات المباشرة وللمفاوضات المنتظمة مصالح جميع الأطراف.

ولهذه الأسباب، تطالب حكومتنا جميع الأطراف بالتحرك قدماً بعملية السلام، والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها التي قطعتها على نفسها، بما فيها إعادة الانتشار في الخليل، وبدء محادثات موضوعية بشأن المسائل الخاصة بالمركز النهائي. ويجب أن تؤكد جميع الأطراف التزامها الآن بالسعي من أجل إيجاد حل سلمي لخلالاتها، كما يجب أن تستأنف الحوار المباشر. لقد قدمت وعود بالتفاوض من أجل إيجاد الحلول. وتلك المفاوضات يجب الامتناع عن تعطيلها أو تفاديها. وهناك مسؤولية مشتركة من أجل تحريك المفاوضات إلى الأمام بأكبر قدر وفي أسرع وقت ممكن.

وتستند سياسة استراليا طويلة الأمد في الشرق الأوسط إلى التزام أساسي وواضح بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها. كما أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مبدأ أساسي. ولا يجوز لأي فرد سوى الأطراف ذاتها أن يسعى إلى الحكم مسبقاً على نتائج المفاوضات أو إلى تحديد نتائج مسبقة للمفاوضات بين الأطراف بشأن التنفيذ المحدد لهذه الحقوق.

إن استراليا تؤيد الحل الشامل لنزاع الشرق الأوسط الذي يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وعلى سبيل متابعة هذين القرارين، واستكمالا لهما ووفاء بأحكامهما نؤيد تأييداً تاماً اتفاقات مدريد وأوسلو وإطار التفاوضي المحدد بموجبها.

إن التأييد الدولي للمفاوضات، وكذلك تأييد استراليا، لم يتغير. فاستراليا تحث الأطراف على أن تبني على الأسس التي أرستها بنفسها؛ وأن تسعى إلى المحادثات المباشرة؛ وأن تزيل العقبات الأولى على الطريق؛ وأن تحرز التقدم على نطاق أوسع؛ وأن تستعيد وتعزز بعملها ذاك عادة العمل الجماعي المثمر.

وفي الختام، أؤكد مجدداً أن أستراليا ملتزمة التزاماً طويلاً العهد بالمساعدة، بطرائق بناءة وعملية، على تحقيق أهداف الاستقرار والازدهار وإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط. وسنستمر في ذلك الالتزام طالما ثبت أنه التزام عملي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط بمؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، الذي عقد على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وجوهرهما مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد اكتسبت هذه العملية زخماً إضافياً من خلال التحول التاريخي الذي أحدثه الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وتوقيع إعلان المبادئ بينهما في عام ١٩٩٣ وكذلك الاتفاقات التنفيذية التي تلتها، وقد تبع ذلك التوصل إلى معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، إلى جانب العديد من التطورات الإيجابية الأخرى التي بدأت بتغيير وجه الشرق الأوسط باتجاه مستقبل واعد للمنطقة.

وبكل أسف توقفت مؤخراً هذه الحركة الإيجابية. بل إن الأمور بدأت تسير باتجاه معاكس نحو التوتر والمواجهة. وهناك الآن خطر جدي على مستقبل العملية برمتها. إن ذلك جاء نتيجة السياسات والمواقف التي اعتمدتها حكومة السيد بنيامين نتنياهو في إسرائيل، ابتداءً من الخطوط التوجيهية العامة للحكومة، وانتهاءً بمحاولتها التراجع عن الاتفاق القائم على إعادة الانتشار في الخليل. إن أخطر ما قامت به هذه الحكومة هو محاولة التراجع عن أساس عملية السلام والتعبير عن رفض مبدأ

في عام ١٩٨٩ ونعرب عن أملنا بأنه سينفذ بالكامل. ونرحب بإجراء الانتخابات الوطنية اللبنانية الثانية منذ نهاية الحرب الأهلية بنجاح وفي سلام. ونعتقد أن هذه الانتخابات وبرنامج التعمير الذي التزمت به الحكومة اللبنانية مرة أخرى يوفران أساساً ممتازاً لإعادة إنعاش الاقتصاد اللبناني سلمياً.

وستواصل استراليا تشجيع جميع دول المنطقة على العمل البناء من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. ومن شأن تحقيق ذلك الهدف أن يوفر أساساً هاماً لتعزيز الأمن الإقليمي. وتحث جميع دول الشرق الأوسط التي لم تتقيد بعد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك، ولا سيما الدول التي تشغل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات، كما نحث جميع الأطراف في تلك الاتفاقية على أن تمتثل امتثالاً صارماً لتعهداتها بعدم الانتشار. ونشعر بالسروور إزاء أن أحدث صك أبرم مؤخراً بشأن تحديد الأسلحة - وهو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - قد وقع عليه بالفعل عدد كبير من دول الشرق الأوسط، ونحث جميع الدول الأخرى في المنطقة على أن تحذو حذوها.

وبالمثل، فإن التقيد الشامل للدول باتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أمر حاسم الأهمية، ومن شأنه أن يقدم إسهاماً هاماً لأمن المنطقة.

وتشعر استراليا بقلق عميق إزاء معاناة الشعب العراقي في السنوات الأخيرة. فالمسؤولية عن رفاه الشعب العراقي، أو عن انعدامه في الواقع، تقع على عاتق حكومة العراق. ونحن نرحب بموافقة العراق مؤخراً على شروط تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) الأمر الذي سيقطع شوطاً نحو توفير الحاجيات الضرورية الأساسية للشعب العراقي. وننتطلع إلى امتثال الحكومة العراقية امتثالاً نهائياً وكاملاً لجميع قرارات مجلس الأمن الإلزامية.

ونحث العراق من جديد على التعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة الخاصة. ولا يمكن أن يحظى العراق بقبول المجتمع الدولي بأنه لم يعد ينتج أسوأ أنواع أسلحة الدمار الشامل أو يجري التجارب عليها، أو يخزنها أو يخفيها إلا بقيام هذا التعاون.

إن الأمن القومي العربي هو أمر ذو أهمية مركزية. ونحن في الوقت الذي نقبل فيه أن يعطي الجانب الإسرائيلي الأولوية للحفاظ على أمنه، وفي الوقت الذي نبدي فيه استعدادنا للعمل من أجل تحقيق الأمن في المنطقة بشكل عام، فإننا لا نقبل أن يكون تحقيق الأمن الإسرائيلي على حساب الأمن الفلسطيني أو على حساب الأمن القومي العربي بشكل عام. إن المطلوب هو تحقيق التوازن المنطقي بين مصالح كافة الأطراف. وإننا في هذا المجال نؤكد رفضنا للمحاور العسكرية في المنطقة ورفضنا لحيازة إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي بشكل خاص. في منطقتنا الصغيرة فإن مجرد وجود مفاعلات نووية في إسرائيل غير خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل خطرا علينا جميعا، نحن سكان المنطقة، ناهيك عن وجود السلاح النووي ذاته وما يقود إليه من تداعيات خطيرة. إننا نطالب العالم بإبداء الجدية المطلوبة من أجل تحقيق انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن أجل مساعدة الأطراف للتوصل إلى بناء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل بما في ذلك السلاح النووي.

ما زال الوضع في منطقة الخليج العربي ومحيطها يشوبه استمرار بعض المشاكل. وإننا نؤكد في هذا المجال على ضرورة احترام أمن واستقلال دول الخليج وسلامتها الإقليمية، ونشير بشكل خاص إلى ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة البحرين وضرورة الاعتراف بسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث.

أما بالنسبة للعراق فإننا نتطلع إلى وضع حد لمعاناة الشعب العراقي ونؤكد على التمسك بوحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية، وإننا نأمل أن يشكل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) خطوة إلى الأمام باتجاه تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعودة العلاقات الطبيعية بين هذا البلد الشقيق والمجتمع الدولي. إننا أيضا نتطلع إلى علاقات طبيعية وبناءة بين جمهورية إيران الإسلامية الشقيقة وجيرانها العرب وكذلك بينها وبين الجانب الفلسطيني. وبالنسبة لليمن الشقيق فإننا ندعم جهوده من أجل استعادة سيادته بالوسائل السلمية على جزر حنيش. أما بالنسبة للجماهيرية العربية الليبية الشقيقة فإننا ندعو لإنهاء العقوبات المفروضة عليها، وحل الأزمة القائمة على أساس المبادرات التي اتخذتها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إعادة الأرض مقابل السلام، ثم استئناف حملة الاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، ثم محاولة الالتفاف على الاتفاقات المعقودة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وإفراغها من محتواها.

إن الطريق الصحيح لإعادة عملية السلام إلى وضعها الطبيعي تمهيدا لاستئناف انجازاتها يكون من خلال الالتزام الكامل والتنفيذ الفوري للاتفاقات المعقودة، وامتناع إسرائيل عن خلق حقائق جديدة على الأرض، والتوقف عن الإجراءات التي تسبب إضرارا بالغاً بالجانب الفلسطيني، وخاصة الحصار المفروض على الأرض والشعب. وعلى المسار السوري يكون ذلك من خلال استئناف المفاوضات بين الجانبين السوري والإسرائيلي عند النقطة التي توقفت عندها هذه المفاوضات، وضرورة احترام التفاهات التي تمت في هذا المجال بين الجانبين. ونؤكد هنا ضرورة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري. وعلى المسار اللبناني فيكون ذلك باستئناف المفاوضات بهدف التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي اللبنانية. ونؤكد هنا على حق لبنان في التعويض عن الجرائم التي ارتكبت بحقه خاصة جرائم ما يسمى بعملية "عناقيد الغضب".

لقد تضمنت عملية السلام فيما تضمنته مباحثات اللجان المتعددة الأطراف التي استهدفت تسريع عملية تغيير الشرق الأوسط. وتضمنت أيضا عقد مؤتمرات اقتصادية سنوية تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الأطراف في المنطقة وتحسين اقتصادها بشكل عام. ومرة أخرى، وعلى ضوء سياسات ومواقف الحكومة الإسرائيلية الحالية وتدهور الوضع على الأرض فإن استمرار هذا الجانب من عملية السلام هو أيضا أمر غير ممكن. إن الجانب الفلسطيني أعلن تجميد مشاركته في اللجان المتعددة الأطراف باستثناء لجنة اللاجئين. أما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الإقليمي فإنه من غير الممكن أن يخطو هذا التعاون أية خطوة إلى الأمام طالما بقي الاقتصاد الفلسطيني مدمرا نتيجة السياسات الإسرائيلية. إن هذا ببساطة غير ممكن لأسباب سياسية وعملية وأيضاً لأسباب اقتصادية. إن على حكومة إسرائيل أن تفهم جيدا أنه ليس بالإمكان الفوز بإيجابيات السلام دون تنفيذ استحقاقات هذا السلام.

على المندوب الإسرائيلي أن يذكر التصحيح، الذي نشرته صحيفتا الأهرام والوفد في اليوم التالي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي نفى فيه السفير السوري التصريحات التي نسبت إليه والتحريف الذي صدر حول مضمون محاضراته في جامعة الأسكندرية.

وتجاهل المندوب الإسرائيلي أيضا ما ذكر في المحاضرة بأن سوريا أول دولت دعت في مؤتمر باريس إلى حظر لجميع أسلحة الدمار الشامل وأخطرها السلاح النووي. وإن سوريا قد اختارت السلام الشامل كخيار استراتيجي، وهو خيار عربي أيضا. كما أوضح السفير السوري بأن السلام الشامل والعادل، وفق مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، أمر يمكن تحقيقه إذا استجابت إسرائيل إلى المطلب العربي والدولي ونفذت قرارات الشرعية الدولية.

وجدير بي أن أورد رد السفير السوري على سؤال حول استخدام إسرائيل السلاح النووي. فقد قال إن العرب لا يملكون أسلحة الدمار الشامل ولا يهددون بها أحدا. وجميع الدول العربية في المنطقة قد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستثناء إسرائيل، وأن امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل وأخطرها، الذي تحدثت عنه مصادر دولية أكدت امتلاك إسرائيل لأكثر من ٢٠٠ صاروخ نووي، هو الذي يهدد السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط وأوروبا.

إن سوريا، ومن هذا المنبر أعلنت منذ مطلع عام ١٩٩٤ أن السلام العادل والشامل هو خيارها الاستراتيجي، وأعلنت عن استعدادها لاستئناف عملية السلام وفق أسس ومرجعية مؤتمر مدريد المستندة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومن النقطة التي تم التوقف عندها خلال مباحثات السلام في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة. ومن هذا المنطلق فإن سوريا تطرح هذا التحدي على الحكومة الإسرائيلية كي تقبل بهذه الأسس وتعود إلى المفاوضات التي بدأت منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وأن تنفذ الالتزام الذي تم الاتفاق عليه بانسحاب إسرائيل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لقد تطرق المندوب الإسرائيلي في بيانه أيضا إلى استعمال كلمة "الإرهاب"، وهو يعلم علم اليقين أن أول من أدخل الإرهاب إلى المنطقة هو إسرائيل. وفي هذه المناسبة أود أن أقتبس من جواب السيد الرئيس

إن المواطن العربي الذي ينظر ويرى أن مجلس الأمن قد طبق العقوبات الكلية أو الجزئية على دول عربية ثلاث دون غيرها بالرغم من كثرة انتهاكات القانون الدولي من حوله لا يملك إلا أن يتساءل عن مبررات استمرار هذه العقوبات وعن المكيال الذي تكال به الأمور. وإننا نتطلع بحق إلى حل كافة المشاكل التي تواجه الدول العربية، من منطلق إيماننا بالعمل العربي المشترك وضرورة العمل من أجل المحافظة على المصالح العربية. إن هذا الطريق سوف يسهم بشكل فعال، وليس العكس، في بناء شرق أوسط جديد وفي تحقيق شراكة فاعلة وناجحة في إطار البحر المتوسط الذي نأمل أن يصبح بحيرة سلام ورخاء. دعني أشيد في هذا المجال بجهود دول عربية بعينها وكذلك بجهودها في مجال تسوية الشرق الأوسط بشكل عام، وخاصة جمهورية مصر العربية الشقيقة ودول الاتحاد المغاربي.

بالرغم من تدهور الوضع في الشرق الأوسط والصعوبات التي تواجه عملية السلام فنحن ما زلنا ملتزمين بهذه العملية، آمليين أن تقود إلى تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، آمليين كذلك أن يقود هذا إلى إقامة السلام الدائم والعادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقد طلب عدد من الوفود الكلام ممارسة لحق الرد. وأذكر الوفود بأن المقرر ٤١/٣٤ يقضي بأن تقتصر الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية):

لقد استمعنا صباح هذا اليوم في هذا المحفل إلى بيان للمندوب الإسرائيلي تضمن استمرارا للمغالطات والادعاءات الباطلة التي تبرع فيها الحكومة الإسرائيلية كل يوم، وخاصة حول ما نسب إلى سفيرنا في القاهرة من أقاويل.

وهذه ليست المرة الأولى التي يجري فيها تحريف إعلامي لكلمات مسؤول سياسي. وكان بالأحرى

السوري المحتل، لهي خير دليل على عدم رغبتها في السلام مع جيرانها العرب.

السيد دافيش يازدي (جمهورية إيران الإسلامية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قدم اليوم ممثل النظام الإسرائيلي في بيانه مزاعم باطلة ضد بلادي. ومن الجلي أن الغرض الوحيد من حملة التضليل هو صرف انتباه المجتمع الدولي عن استمرار احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني. وأود أن أؤكد موقفنا بأن دعمنا للشعب اللبناني دعم إنساني وأخلاقي بحت. إن من يحاربون الاحتلال الأجنبي يمارسون حقوقهم المشروعة، المعترف بها بموجب القانون الدولي. ولا يمكن بأي حال من الأحوال نعتهم بأنهم إرهابيون. إن لشعب الجنوب اللبناني الحق في الكفاح لتحرير وطنه.

السيد مبارك (لبنان): استمعنا هذا الصباح إلى بيان ممثل قوات الاحتلال الإسرائيلية في جنوب لبنان يهاجم بنادق الذين يقاومون احتلال بلده لأرضهم وأجزاء من وطنهم وينعتهم بالإرهابيين لأنهم يرفضون أن يخضعوا لتهر قوات الاحتلال الإسرائيلي ولأنهم يتمسكون بالحرية وبتحرير تراب بلدهم من هذا الدنس المشين.

هل يصدق هذا الذي يحمل قفاز الموت أنه يخذل عكم؟ هل يعتقد أن العالم لا يرى كيف ينتهك كل يوم، بفعل ما يملكه من سلاح الدمار وقوة الفتك، حرمة أراضيها واستقلالها وسيادتها، ويمتهن بكل صلف وغرور قرارات الأمم المتحدة - قرارات هذه الهيئة، قرارات الشرعية الدولية؟ أي تاريخ نسجله لأولادنا يوم يقرأون أن ممثل دولة عضو في هذه المنظمة الدولية يزدري قوات الأمم المتحدة، يزدري قرارات مجلس الأمن، وقرارات الجمعية العامة، وقرارات لجان حقوق الإنسان، ويضع نفسه فوق القانون ويجعل حكمه القانون والشرعية الدولية؟ بأي شرعة في القانون الدولي يوصف الذين يقاومون احتلال بلدهم من جانب قوة غاشمة أجنبية بأنهم إرهابيون؟ أليس الاحتلال بالقوة هو الإرهاب بعينه؟ إلى متى يظل مصدقا أنه يقنعكم بأن الهجوم على قوات بلده المحتل لأراضيها إرهاب، بينما قصصها لبيوت المدنيين والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة عمل مشروع للدفاع عن النفس؟ بأي قانون يسمح للمحتل الإسرائيلي أن يتحدث بحق الدفاع عن النفس؟

حافظ الأسد لقناة "سي إن إن" الأمريكية حول هذا الموضوع بقوله:

"إن الناس المعنيين بهذا السؤال هم مئات الألوف الموجودون في سوريا والذين شردوا من بيوتهم ووطنهم منذ عام ١٩٤٨، وبعضهم منذ عام ١٩٦٧، وأتوا إلى البلدان العربية المجاورة لفلسطين، وعاشوا مشردين، ويعيشون مشردين الآن أيضا. هؤلاء المشردون يناضلون من أجل أن يكون لهم وطن، وأن يشعروا أنهم شعب كبقية شعوب العالم. وهم لم يأتوا إلينا برضاهم، إنما أخرجوا من بيوتهم بالعنف. فهل المطلوب من سوريا أو من لبنان أو من الأردن، البلدان التي يتركز فيها أكثر هؤلاء المهجرين، أن نرميهم في البحر؟ هل ينتظر من المهجرين ألا يحنوا إلى بلادهم؟ وهل ينتظر منهم ألا يشعروا، شأنهم شأن الشعوب غير المحتلة، بأوطانهم وبكرامتهم وبحريتهم في أرضهم، وبضرورة إعادتهم إلى أرضهم؟ هل نلوم هؤلاء إذا ناضلوا من أجل القيم التي تتحدث عنها شعوب العالم؟ هل يمكن أن نتحدث عن حقوق الإنسان لبلد بينما نعتبر الذين شردوا من بلادهم، منذ عشرات العقود، وهم يناضلون من أجل أن يعودوا إلى ديارهم، إرهابيين أو مجرمين؟ ورغم كل هذا، فهؤلاء الموجودون في سوريا لا يقومون بأية أعمال عنف من داخل سوريا، وإذا كانت لهم أعمال فهي في فلسطين وجنوب لبنان، وليس في سوريا. وليس هؤلاء الموجودون في سوريا هم الذين يقومون بتنفيذ أعمال داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، فهؤلاء يستحقون اسم 'مناضلين' وليسوا 'إرهابيين' لأنهم يقاومون احتلال الأراضي العربية".

إن أغنية الشيطان التي ترددتها إسرائيل دائما هي آخر من يحق لها التحدث عن الإرهاب سيما وأن استمرار إسرائيل باحتلال الأراضي العربية هو أعلى مستوى من الإرهاب. ولقد استمعتم منذ قليل وأمام الجمعية العامة الموقرة إلى سعادة سفير لبنان واستعراضه لسجل إسرائيل الحافل بالإرهاب. وهنا نود أن نؤكد أن المذابح التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وفي جنوب لبنان وحتى على الأرض اللبنانية هي أعلى مستويات الإرهاب. وإن مواصلة إسرائيل لممارساتها الإرهابية اليومية، سواء في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو في الأرض اللبنانية، أو في الجولان

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وأود أن أحيط الأعضاء علماً بأن الجمعية العامة ستقوم يوم الخميس، ٥ كانون الأول/ديسمبر، بعد الظهر، باستئناف نظرها في البند ٢١ من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، بغية البت في بعض مشاريع القرارات التي قدمت في إطار هذا البند.

وفي يوم الجمعة، ٦ كانون الأول/ديسمبر، بعد الظهر، ستستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال، المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة"، والبند ٤٤ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات"، بغية البت أيضاً في مشاريع القرارات التي قدمت في إطار هذين البندين. وفي نفس اليوم، بعد الظهر، ستعقد الجمعية العامة أيضاً في البند ١٦٢ من جدول الأعمال، المعنون "إعلان السابع من كانون الأول/ديسمبر يوم الطيران المدني الدولي".

وفي يوم الثلاثاء، ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بعد الظهر، ستعقد الجمعية العامة في تقارير اللجنة الأولى.

وأود أيضاً أن أحيط الأعضاء علماً بأن المكتب سيجتمع يوم الجمعة، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الساعة ٩/٣٠ صباحاً، في قاعة المؤتمرات ٤، للنظر في طلب قدمه عدد من البلدان بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية عنوانه "منح مركز المراقب للمحكمة الدولية لقاع البحار"، ويرد في الوثيقة A/51/234 وإضافة ١.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥

من العار ونحن نقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين أن نقبل مثل هذا المنطق في هذا الصرح الذي وضعت فيه الشعوب - كل الشعوب - آمالها بالسلام والاستقرار والأمن الدولي. إن قصف القوات الإسرائيلية لمقر قوات الأمم المتحدة في قانا - حيث قتل عشرات المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، وقصفت سيارات الاسعاف، وقصفت السيارات المدنية الهاربة من نيران الدبابات - وتدمير المنازل على رؤوس سكانها، وتهجير مئات ألوف الناس، ليست من بنات أفكارنا. لقد رأيت ذلك بأمر العين، ورأيت الدمار الكامل لعشرات القرى في الجنوب، ورأيت قصف محطات الكهرباء والجسور والمدارس والمستشفيات. أيعتبر كل ذلك عملاً للدفاع عن النفس، في حين أن هجوماً لبنانياً ضد سيارة عسكرية وجنود إسرائيليين يحتلون أرضه يعتبر عملاً إرهابياً؟ أي منطق هذا؟ وإلى متى سنبقى نستمع لهذا المنطق ولهذه الخرافات؟

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يؤدي إلى استمرار هذه الحلقة من العنف والدمار. فليرحل الاحتلال. لقد فشلت مقولة الحزام الأمني. الأمن يأتي فقط من احترام الشرعية الدولية. للمجتمع الدولي جنوده الذين أرسلتهم منذ سنوات لحفظ الأمن هناك.

وحكومتنا ملتزمة عند زوال الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب أن تحفظ الأمن وأن تقوم بكل مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي. فلماذا يستمر الاحتلال الإسرائيلي؟ إذا كانوا لا يريدون أن يسمعوا حكمنا وموقفنا، فإلى من يمكن أن يستمروا في تجاهل حكمكم وموقفكم؟ أما أن لنا أن ندرك أن السلام الحقيقي لا يقوم إلا على أساس عادل؟ وإن الأساس العادل لا يتحقق ما لم تحترم قواعد الشرعية الدولية التي وضعها محفلكم لسنوات طويلة؟